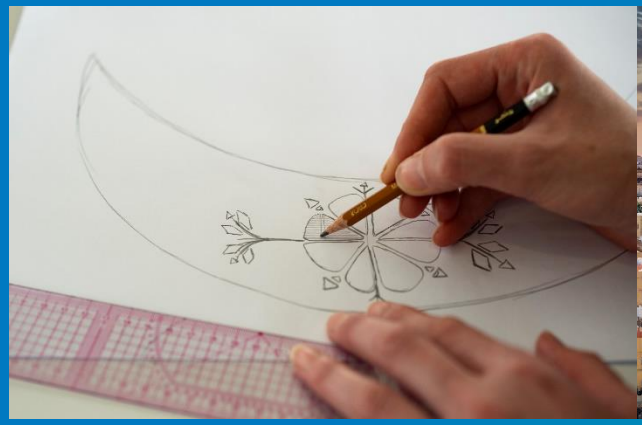

مسودة الاستراتيجية القطرية للمملكة الأردنية الهاشمية 2025-2030

اعتمد مجلس الإدارة الاستراتيجية في 30 أبريل 2025

European Bank
for Reconstruction and Development

European Bank
for Reconstruction and Development

"ترجم البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية النص الأصلي للوثيقة لتسهيل اطلاع القراء على المحتوى. ورغم بذل البنك للعناية اللازمة للتأكيد على سلامة الترجمة، إلا أنه لا يضمن صحتها ولا يصادق عليها. فالاعتماد على أي من تلك الترجمات هو مسؤولية القارئ. ولا يتحمل البنك أو أي من موظفيه أو وكلائه، تحت أي ظرف من الظروف، مسؤولية تجاه القارئ، أو أي جهة أخرى، متعلقة بعدم الدقة أو الخطأ أو الإغفال أو الحذف أو وجود عيوب أو أي تعديل في محتوى الترجمة، بغض النظر عن السبب، ولا عن أي أضرار تنجم عن ذلك. وفي حال وجود أي تناقض أو تعارض بين النسخة الإنجليزية والنسخة المترجمة، تُعتَمد النسخة الإنجليزية."

European Bank
for Reconstruction and Development

المحتويات وقائمة بالمصطلحات

المحتويات

ملخص تنفيذي	4
صورة عامة للأردن - البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية	5
1. تنفيذ الاستراتيجية السابقة (2020-2024)	6
النتائج الرئيسية للانتقال التي تحققت خلال الاستراتيجية السابقة	6
تحديات التنفيذ والدروس الرئيسية المستفادة	8
2. السياق الاقتصادي	9
سياق الاقتصاد الكلي وآفاق فترة تطبيق الاستراتيجية	9
تحديات الانتقال الرئيسية	10
3. أولويات الحكومة وإشراك الأطراف المعنية	12
4. تعريف أولويات الاستراتيجية القطرية للمملكة الأردنية الهاشمية	13
5. إطار الأنشطة والنتائج	14
6. رسم خريطة لتكامل الشركاء الدوليين في مجالات عمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية	17
7. مخاطر التنفيذ و الآثار البيئية والاجتماعية	18
8. تقييم شراكات المانحين	19
ملحق - تقييم سياسي	20

قائمة بالمصطلحات الرئيسية

ABI	الاستثمار التجاري السنوي
AFD	الوكالة الفرنسية للتنمية
AML	مكافحة غسيل الأموال
ASB	الاستشارات للمشروعات الصغيرة
CBJ	البنك المركزي الأردني
CFT	مكافحة تمويل الإرهاب
COO	دول العمليات
CPI	مؤشر أسعار المستهلك
CSO	منظمة المجتمع المدني
DFC	مؤسسة تمويل التنمية
E&S	بيئي واجتماعي
EE	كفاءة الطاقة
EIB	البنك الأوربي للاستثمار
EU	الاتحاد الأوربي
FATF	مجموعة العمل المالي
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
FI	مؤسسة مالية
GoJ	حكومة الأردن
GCAP	خطة عمل المدينة الخضراء
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GEFF	برامج تمويل الاقتصاد الأخضر
GET	الانتقال للاقتصاد الأخضر
GHG	الغازات الدفيئة
ICA	الصناعة والتجارة والأعمال الزراعية
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IEA	الوكالة الدولية للطاقة
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IFI	مؤسسة مالية دولية
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IT	تكنولوجيا المعلومات
JSC	هيئة الأوراق المالية الأردنية
KFW	بنك إعادة الإعمار والتنمية الألماني
MSME	المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
NEPCO	شركة الكهرباء الوطنية
NDCs	المساهمات المحددة وطنياً
NPL	القروض المتعثرة
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
PPP	تعادل القوة الشرائية
R&D	البحث والتطوير
RE	الطاقة المتجددة
SEMED	جنوب وشرق البحر المتوسط
SME	المشروعات الصغيرة والمتوسطة
SOE	المؤسسات المملوكة للدولة
TC	تعاون تقني
TFP	برنامج تمويل التجارة
TMT	الاتصالات والإعلام والتكنولوجيا
TVET	التعليم والتدريب الفني والمهني
VC	رأس المال الاستثماري
WiB	برنامج دعم سيدات الأعمال
WB	البنك الدولي
YiB	برنامج دعم الشباب في الأعمال

ملخص تنفيذي

استمر التزام الأردن بالمبادئ السياسية المنصوص عليها في المادة 1 خلال الفترة التي تلت اعتماد الاستراتيجية القطرية السابقة. وقد شهدت المملكة تحسناً إيجابياً في التمثيل السياسي، مع استمرار الحاجة لمزيد من التحسينات.

حافظ الأردن على الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وقد أظهر القطاع الخاص في الدولة مرونة ملحوظة رغم سلسلة من الصدمات الخارجية، أبرزها الحرب المستمرة على غزة والتي أدت لزيادة حدة التوترات الجيوسياسية في المنطقة، مما أثر سلباً على النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار. ويقدم القطاع المالي القوي الذي تهيمن عليه البنوك التي تطبق الحوكمة السليمة وتتمتع بقدر عال من السيولة دعماً إضافياً لاستقرار الاقتصاد الكلي. إلا أن مستوى النمو الاقتصادي البسيط الذي شهدته السنوات الأخيرة لم يكن كافياً للحفاظ على مستويات دخل الفرد وخلق فرص عمل تغطي الزيادة السكانية. ويستضيف الأردن أيضاً عدداً كبيراً من اللاجئين السوريين، مما يخلق مزيداً من الضغط على المناطق الحضرية والرعاية الصحية والأنظمة التعليمية.

قدمت الحكومة *رؤية التحديث الاقتصادي 2033* الجديدة لمعالجة تحديات الإدارة العامة والقيود على بيئة الأعمال مستهدفةً جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتعزيز النمو وزيادة خلق فرص العمل في القطاع الخاص. وفي حين أظهر القطاع المالي في الأردن مرونة ضد الصدمات المتتالية في السنوات الأخيرة، فإن تنويع الأدوات والحلول المالية، القائم على إصلاحات قانونية بالغة الأهمية وتحسينات في البنية التحتية للسوق، يمكن أن يقدم مزيداً من الدعم لخلق مصادر تمويل بديلة. أما التحول الرقمي في الاقتصاد، فهو مجال آخر من المجالات التي سيؤدي توجيه جهود إضافية لها إلى توسع المؤسسات المحلية ووصولها إلى أسواق جديدة.

وأدت الندرة الحادة في المياه علاوة على المخاطر المناخية إلى تفاقم الضغوط الاجتماعية وتحديات التنمية المستدامة. سيساعد التوسع المستمر في توليد الطاقة المتجددة، استناداً إلى الاستثمارات الناجحة في السنوات الأخيرة والتي جعلت من الأردن رائداً إقليميًا في مجال الطاقة المتجددة، سيساعد في خفض الاعتماد الحالي على الوقود الأحفوري، وسيساعد على معالجة تحديات التغيرات المناخية مصحوباً بمزيد من الاستثمارات في البنية التحتية للمياه في المملكة.

ما زالت معدلات توظيف النساء منخفضة، مع وجود عدة عوامل متعددة تؤثر على دخولهن إلى سوق العمل، تشمل القيود على التوظيف وعدم توفر الحماية الكافية في أماكن العمل ومشكلات سلامة وسائل النقل العامة وعدم كفاية خدمات رعاية الأطفال. بالإضافة إلى الإقرار بهذه التحديات، ركزت الحكومة على إصلاح التعليم الفني والمهني، والتوفيق بين السياسات العمالية والأولويات الاستثمارية لمعالجة المستويات المرتفعة للبطالة بين الشباب والفجوة في المهارات بين مخرجات التعليم ومتطلبات السوق. وفي سياق التحديات المتزايدة التي تواجه الأردن والمنطقة ككل، طور البنك الأوروبي للتنمية وإعادة الإعمار خطة خاصة لدعم دول شرق المتوسط، والتي تجمع وتؤطر وسائل مختلفة لدعم الأردن باستخدام موارد إضافية من البنك وتستقطب دعماً إضافياً من المانحين. وقد أعد البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية، في سياق التحديات المتزايدة التي تشهدها المنطقة والأردن، خطة الدعم الخاصة لمنطقة شرق المتوسط. واتبع البنك منهجاً تضامنياً لدعم الأردن مستخدماً موارد إضافية من البنك علاوة على تجميع دعم إضافي من الجهات المانحة.

وفي ظل تحديات الانتقال الراهنة وأجندة الإصلاح الحكومية، سيواصل البنك تنفيذ الأولويات الاستراتيجية التالية في الأردن في الفترة 2025-2030:

- *دعم اقتصاد أكثر تنافسية محوكم جيداً.*
- *دعم الانتقال الأخضر والاستثمارات المستدامة في البنية التحتية.*
- *تعزيز الحصول على فرص اقتصادية متكافئة.*

صورة عامة للأردن - البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية

European Bank
for Reconstruction and Development

أرقام خاصة بسياق الأردن

	الأردن	مقارنات
السكان (بالمليون)[3] (2023)	11.4	تونس (12.5) المغرب (37.8)
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (وفقاً لتعادل القوة الشرائية، بالدولار الأمريكي)[3](2023)	10.452	تونس (13.682) المغرب (9.743)
كثافة الأعمال الجديدة[4] (التسجيلات الجديدة لكل 1000 نسمة، 2020)	0.40	تونس (1.67) المغرب (2.57)
البطالة (%) [5](2023)	21.4	تونس (16) المغرب (13)
البطالة بين الشباب (15-24 سنة) (%)[5] (2023)	46.6	تونس (38.5) المغرب (35.8)
مشاركة النساء في القوة العاملة (%) (2023)[5]	18.7	تونس (26.7) المغرب (19.0)
شدة الطاقة/الناتج المحلي الإجمالي (جيجا جول/دولار أمريكي 2015)[6] (2021)	8.25	تونس (10.34) المغرب (7.7)
شدة الانبعاثات/الناتج المحلي الإجمالي (كجم ثاني أكسيد الكربون/2015 دولار أمريكي) (2021)[6]	0.5	تونس (0.6) المغرب (0.5)

الأنشطة الاستثمارية للبنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية في الأردن (كما في مارس 2025)

المحفظة	1.060 مليون يورو	المشروعات النشطة	59
حصة الأسهم	%12	الأصول التشغيلية	734 مليون يورو
حصة القطاع الخاص[1]	%65.1	صافي الاستثمار التراكمي	2.260 مليون يورو

الاستثمار التجاري السنوي والعمليات

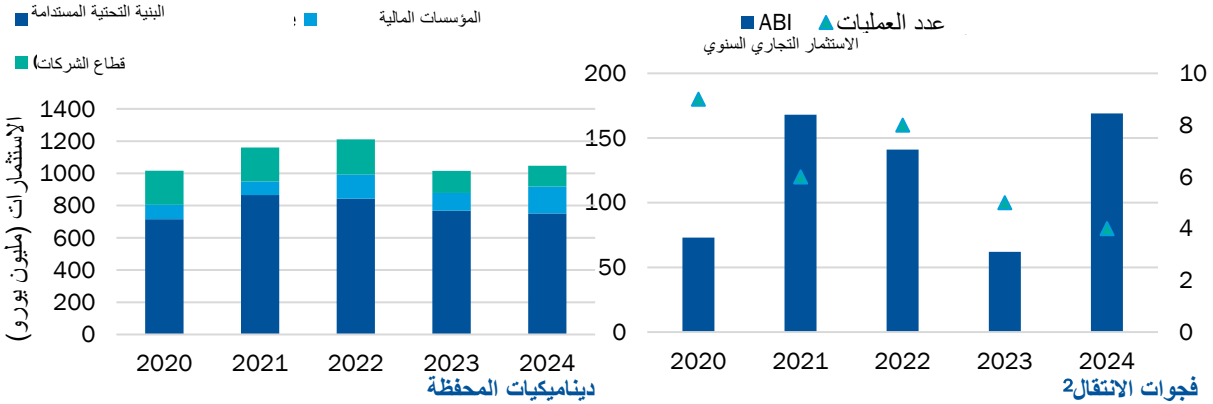

ديناميكيات المحفظة

فجوات الانتقال[2]

تكوين المحفظة

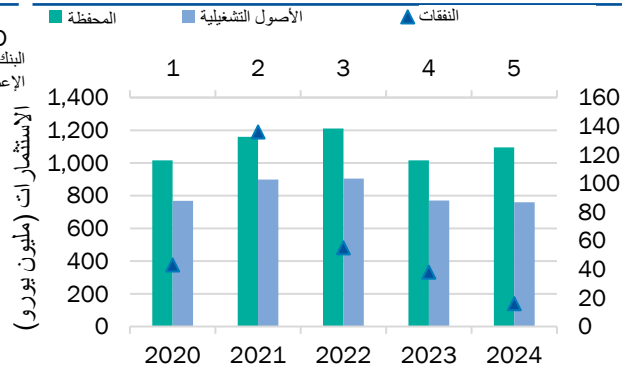

1. الاستثمار التراكمي للبنك: على أساس متداول لمدة خمس سنوات في المحفظة؛ 2. راجع تقرير التحول للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية 2023-2024؛ 3. صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي؛ 4. مسح ريادة الأعمال وقاعدة بيانات البنك الدولي؛ 5. مؤشرات التنمية العالمية؛ 6. الوكالة الدولية للطاقة حتى الربع الثاني من عام 2024

1. تنفيذ الاستراتيجية السابقة (2020-2024)

1.1 النتائج الرئيسية للانتقال التي تحققت خلال الاستراتيجية السابقة (2/1)

European Bank
for Reconstruction and Development

التوافق الاستراتيجي 2020-2024

الاستثمار التجاري السنوي المتراكم[1]

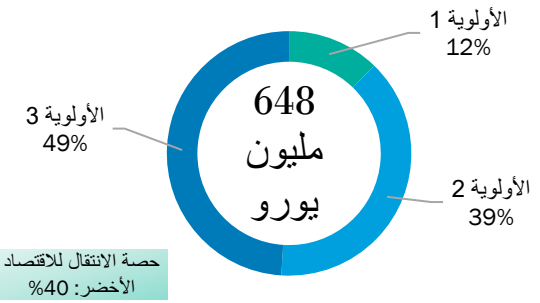

التعاون الفني وصناديق الاستثمار المشترك

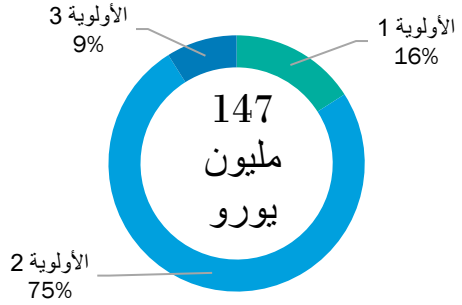

أداء أثر الانتقال[2]

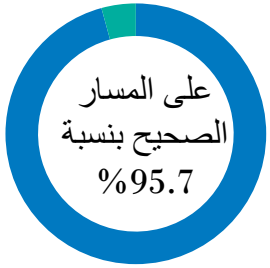

الأولوية 1 | تعزيز الشمول الاقتصادي على مستوى القطاعات

النتائج الكمية الرئيسية

مؤشرات النتائج	2023-2020
عدد الشركات التي تقودها السيدات اللاتي حصلن على خدمات استشارية	46
عدد المجموعات المستهدفة في إطار الشمول (الشباب والسيدات وغير ذلك) والذين تحسنت مهاراتهم نتيجة للتدريب	2,493
عدد المستفيدين من البنية التحتية البلدية الجديدة/المُحسَّنة	100,000

النتائج الرئيسية للانتقال

توقيع ثلاث خطوط ائتمانية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مع الشركاء المحليين من البنوك تحت مظلة برامج تمويل الاقتصاد الأخضر وتعزيز التمويل المناخي المراعي لاحتياجات الجنسين ودعم تطبيق التكنولوجيا الخضراء علاوة على بناء القدرات.

توقيع اتفاقية قرض فرعي مع بنك الاتحاد، تشمل تقديم البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية لأول خط ائتماني بمبلغ 10 مليون دولار أمريكي ضمن برنامج دعم سيدات الأعمال في الأردن.

بالشراكة مع مركز التدريب الكهربائي التابع للشركة الوطنية للكهرباء وجامعة الحسين التقنية، تم إنشاء برنامج للتعلم القائم على العمل وخطة للتدريب المهني لشباب المهنيين الطامحين للحصول على فرص عمل في قطاع الطاقة.

تقديم تدريب مهاري في عدد من المجالات إلى 1800 مستفيد، منهم 60% من السيدات و25% للاجئين السوريين، في مركز العبدلي مول للتوظيف والتدريب.

دعم تنمية ومرونة القطاع السياحي في الأردن بما يلي:

- تكليف مشترك بإعداد استراتيجية لتنمية المهارات الوطنية للقطاع السياحي مع مؤسسة التدريب الأوربية.
- إطلاق مجلس مهارات قطاعي للسياحة والضيافة، والذي ساعد في إعداد 26 معياراً وطنياً للمهارات المهنية، وذلك بالشراكة مع أصحاب عمل وموظفين من القطاع.
- تقديم حزمة تمويل بمبلغ 81 مليون دولاراً أمريكياً بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية والبنك المركزي الأردني لتطوير قرية *أيلة مارينا*، وهي وجهة ساحلية تقع في العقبة والمدينة الساحلية الوحيدة في الأردن وواحدة من مناطق الجذب السياحي الرئيسية

1. بينما تظهر الأولوية 1 بنسبة 12%، لاحظ أن 29% من جميع المشروعات الموقعة منذ 2020 استهدفت تعزيز المساواة بين الجنسين أو دعم الشمول باعتباره الهدف الأول. تعكس هذه النسبة المتزايدة الطبيعة الشاملة للأولوية 1 على مستوى الأهداف الاستراتيجية المختلفة، والتي لم يعبر عنها الرسم البياني بشكل كامل بسبب نهجنا في تجنب الازدواج الحسابي.
2. يعكس أثر أداء الانتقال كيف يمكن للمشروعات أن تحقق أثر الانتقال الذي كان متوقعاً منها عند التوقيع. محسوب بناءً على محفظة استثمارية نشطة ومتوسطة الأجل (< 2 سنة)

1. تنفيذ الاستراتيجية السابقة (2020-2024)

1.1 النتائج الرئيسية للانتقال التي تحققت خلال الاستراتيجية السابقة (2/2)

European Bank
for Reconstruction and Development

الأولوية 2 | مواصلة تطوير البنية التحتية البلدية المستدامة والطاقة الخضراء

النتائج الرئيسية للانتقال

- زيادة فرص الوصول إلى النقل العام الحضري من خلال إدخال أسطول حافلات بقيمة 14.5 مليون دولاراً أمريكياً في عمان، يشمل أول 15 حافلة كهربائية خالية من الانبعاثات في البلاد.
- تنفيذ اتفاقية تعاون تقني لتسهيل فصل الأنشطة المتعلقة بالغاز الطبيعي التابعة للشركة الوطنية للكهرباء. بالإضافة إلى دعم الشركة الوطنية للكهرباء في المضي قدماً في إجراءات الإصلاح المؤسسي المختلفة، بما في ذلك إعادة هيكلة اللجنة التنفيذية للشركة.
- دعم دراسة مسار منخفض الكربون في قطاع الطاقة.
- بموجب برامج تمويل الاقتصاد الأخضر، والتي قدمت دعم بتمويل مشترك بمبلغ يصل إلى 15 مليون دولاراً أمريكياً موجهة إلى بنك الإسكان ومبلغ يصل إلى 4 مليون دولاراً أمريكياً موجهة إلى شركة تمويل المشروعات متناهية الصغر *تمويلكم* وذلك لإعادة إقراضها بهدف تعزيز استثمارات تخفيف أثر التغير المناخي ومشروعات التكيف مع هذا التغير.
- تحسين إدارة النفايات الصلبة وزيادة القدرات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي باستثمار أكثر من 220 مليون يورو، تشمل:
  - التمويل المشترك (قرض بمبلغ 30 مليون يورو من البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية) لبناء منشأة جديدة لمعالجة مياه الصرف الصحي في الغباوي، مما يزيد من قدرة الشبكة على خدمة ما يقرب من مليون شخص، بينهم 20% من اللاجئين السوريين.
  - تقديم حزمة تمويلية تشمل قرض من البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية بمبلغ 7.9 مليون ديناراً أردنياً لتطوير مرفق طمر النفايات الوحيد في عمان وشراء محرك غاز جديد.
  - تقديم تمويل بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة بما يصل إلى 27.1 مليون يورو لبناء خطة جديدة وفعالة لمعالجة مياه الصرف الصحي في منطقة غرب إربد.

النتائج الكمية الرئيسية

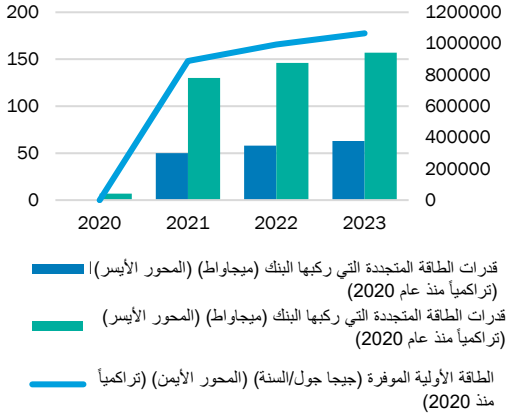

الأولوية 3 | تعزيز القدرة التنافسية والمرونة من خلال تنويع فرص الحصول على التمويل وتشجيع الابتكار

النتائج الرئيسية للانتقال

- إطلاق 381 مشروعاً استشارياً محلياً ودولياً مع الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة ذات الإمكانات العالية، مما ساهم في تعزيز نمو الأعمال وتحسين الكفاءة وتعزيز القدرة التنافسية. علاوة على ذلك، قُدم تدريب متخصص لأكثر من 631 رائد أعمال في مجالات مثل دعم الشركات الناشئة، والاستعداد للاستثمار، والتحول الأخضر.
- دعم 37 شركة ناشئة من خلال برنامج *ستار فنشر*، شمل ذلك 8 شركات خضراء ناشئة التزمت بالاستدامة والممارسات الصديقة للبيئة.
- التعاون مع هيئة الأوراق المالية الأردنية لدعم تنفيذ خارطة طريق تطوير الأسواق المالية.
- توسيع شبكة الألياف الضوئية لتوفير خدمة إنترنت واسع النطاق بأسعار معقولة، مما يعود بالفائدة على الشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية والأسر، وذلك من خلال قرض بقيمة 2.6 مليون دولاراً أمريكياً لمزود خدمات الاتصالات *داماماكس*.
- مساعدة البنك المركزي الأردني في: 1) تقديم أطر قانونية وتنظيمية للتمويل الجماعي والتمويل بالتخصيم، 2) تحسين الحوكمة وممارسات إدارة المخاطر، 3) تصميم حلول متعلقة بالديون المتعثرة واستراتيجيات إعادة الهيكلة، 4) تعزيز قدرات مكافحة غسيل الأموال/ تمويل الإرهاب وفقاً لمعايير مجموعة العمل المالي (فاتف).
- تقديم الدعم التقني لهيئة الأوراق المالية الأردنية لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، بالتركيز على: أ) الترويج للاستثمار، باستهداف المغتربين الأردنيين وغير ذلك من الشركات التي تعمل في منطقة الخليج العربي؛ ب) فعاليات الترويج للاستثمار خارج الأردن؛ ج) متابعة ما بعد الاستثمار.
- دعم المؤسسات المالية المحلية في إعداد خطط انتقال متوافقة مع اتفاقية باريس والأطر الشاملة للحوكمة والموضوعات الاجتماعية والاقتصادية المستندة إلى أفضل الممارسات العالمية.

النتائج الكمية الرئيسية

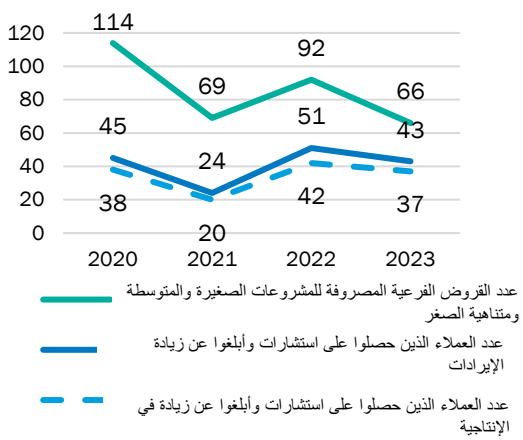

1. تنفيذ الاستراتيجية السابقة (2020-2024)

1.2 تحديات التنفيذ والدروس الرئيسية المستفادة

سياق التنفيذ

استثمر البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية أكثر من 500 مليون يورو في الأردن في 49 عملية على مدار فترة الاستراتيجية السابقة، وذلك في أول دول العمليات التي ينفذها البنك في منطقة جنوب وشرق المتوسط. وقد أحرز الأردن تقدماً كبيراً في اقتصاد السوق المستدام مقارنة بنظرائه الإقليميين خلال هذا الوقت، فبرز الأردن باعتباره دولة رائدة في منطقة جنوب وشرق المتوسط في استخدام الطاقة المتجددة وفي استمرار العمل باعتباره مرساة للاستقرار الإقليمي على مستوى التعاون والتجارة عبر الحدود الإقليمية. تمكنت الدولة من تخطي الصدمات الخارجية الكبرى، بالحفاظ على الاستقرار السياسي واستقرار الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تدفق اللاجئين السوريين، وجائحة كوفيد - 19، وأزمة الطاقة، وهي الأزمات التي تفاقمت بسبب التحديات القائمة مثل معدلات البطالة المرتفعة والاضطرابات الخارجية المتزايدة وزيادة معدلات الدين وانخفاض الاستثمار. ورغم هذه الإنجازات، تظل هناك تحديات كبرى تواجه عملية الانتقال. فما زالت تحديات رأس المال البشري كبيرة، إلى جانب انخفاض الانتاجية وعدم الاستقرار الإقليمي وفقر التنوع في الصادرات والفرص المحدودة المتاحة أمام الشركات الأردنية. قد يؤدي تحسين العملية التنظيمية وتعزيز الحوكمة المؤسسية إلى خلق بيئة عمل أفضل وجذب مزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد قللت الدولة من اعتمادها على الوقود الأحفوري المستورد ولكنها ما زالت بحاجة إلى تعزيز قدرتها على الاستفادة التامة من مصادرة الطاقة المتجددة والتصدي للتحديات الملحة المتعلقة بالمياه، نظراً لأن الأردن هي من أكثر الدول فقراً في الماء على مستوى العالم. وتظل فجوات الشمول الاقتصادي كبيرة أيضاً، خاصة في أوساط السيدات والشباب، الذين يعانون لاكتساب المهارات المطلوبة والحصول على فرص في سوق العمل. واستجابة لتلك المشكلات، أعدت الحكومة خطتها الطموحة لرؤية التحديث الاقتصادي في 2022 وخارطة طريق تحديث القطاع العام في عام 2023، بتسارع تدريجي في وتيرة التنفيذ. وقد أطلق البنك المركزي الأردني الأردني أيضاً استراتيجية التمويل الأخضر في عام 2023.

تحديات التنفيذ

- تحديات في قدرات القطاع العام، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمشتريات، تؤدي إلى تأخير تطوير وتنفيذ المشاريع، لا سيما في قطاعي الطاقة والبنية التحتية.
- قدرات الخدمة المدنية المحدودة في تطوير وإدارة الشراكات بين القطاعين العام والخاص.
- تحُدّ السيولة العالية داخل القطاع المصرفي من جاذبية حلول التمويل التي يقدمها البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية، في حين أن التفاوت في قابلية المخاطرة لدى الشركاء يقيد الإقبال على آلية تقاسم المخاطر.
- أدى النمو الاقتصادي المنخفض وعدم الاستقرار الإقليمي إلى تزايد حذر المستثمرين وأثر ذلك على قطاع السياحة، في حين قيد الحيز المالي المحدود لاستدامة ديون المنشآت الرئيسية في القطاع العام من مشروعات الطاقة والبنية التحتية السيادية والمحفظة الاستثمارية.

الدروس المستفادة الرئيسية ونظرة مستقبلية

- تعزيز التعاون التقني وبناء القدرات، مع التأكيد على المشاركة المبكرة في المشتريات لتسليم المشروعات في التوقيت المطلوب.
- الاستفادة من رغبة الحكومة الأردنية في تنفيذ الشراكة بين القطاعين العام والخاص، في مشروعات مثل مشروع تحلية المياه ونقلها بين العقبة وعمان، وتعزيز التعاون مع الحكومة والجهات المانحة والشركاء من المؤسسات المالية الدولية لتصميم مشاريع شراكة جديدة بين القطاعين العام والخاص وتنفيذها.
- السعي للشراكة المستمرة مع مبادرات التمويل الخاصة الجديدة بخصوص تنفيذ آلية تقاسم المخاطر وطرح برامج تمويل الاقتصاد الأخضر، استناداً إلى الاهتمام الكبير بالاقتصاد الأخضر واستراتيجية التمويل الأخضر التي طرحها البنك المركزي الأردني.
- إعطاء الأولوية لمرونة رأس المال البشري للحفاظ على إمكانية الحصول على فرص اقتصادية في خضم الصدمات ودعم الإصلاحات الرئيسية في مجال الحوكمة لتسهيل مزيد من التنافس.

European Bank
for Reconstruction and Development

2. السياق الاقتصادي

2.1. سياق الاقتصاد الكلي وآفاق فترة تطبيق الاستراتيجية

ظلت معدلات النمو قوية خلال عام 2024 رغم عدم الاستقرار الإقليمي. ورغم التحديات الناجمة عن الحرب على غزة وتأثيرها على الطلب المحلي والتجارة والسياحة في الربع الأول من العام، فإن النمو قد تسارع في النصف الثاني من العام مدعوماً بالنمو القوي في قطاعات الزراعة والتصنيع والتعدين والنقل والاتصالات. وقد كبح الأداء المتباطئ في مطلع عام 2024 من تزايد الإيرادات العامة وقلص الهامش الضروري للإنفاق الرأسمالي.

انخفضت معدلات التضخم، ولكن التدفقات النقدية الخارجية الأضعف أدت إلى ارتفاع طفيف في الحساب الجاري. تقلصت الضغوط التضخمية، في المتوسط، مدفوعةً بانخفاض أسعار الإسكان والنقل، رغم الارتفاع المحدود في أسعار الغذاء. شهدت الواردات ارتفاعاً طفيفاً وانخفضت الصادرات، وذلك أساساً بسبب تراجع عائدات السياحة. ونظراً لاعتماد الأردن على الواردات، تظل عرضة لصدمات الأسعار العالمية، لكنها حتى الآن محمية إلى حد ما بمستويات احتياطيات مريحة نسبياً.

تم الحفاظ على الانضباط المالي رغم الصدمات الخارجية، لكن الدين العام لا يزال مرتفعاً. يستمر التحفظ المالي في إطار برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي تمت الموافقة عليه في بداية عام 2024 (برنامج تسهيل الصندوق الممد بقيمة 1.2 مليار دولار لمدة أربع سنوات) مع إجراء مراجعَتين ناجحتين، بسبب استجابة الجهات المعنية بالحد من الإنفاق نظراً لضعف الإيرادات. أدت أسعار الفائدة العالمية المرتفعة إلى زيادة تكاليف خدمة الدين للأردن في عام 2023، لكن الطبيعة طويلة الأجل والميسرة لجزء كبير من الدين العام الخارجي قللت من الأثر. لا يزال الدين العام كبيراً، ويُعد تقليص العبء المالي من القطاع العام الأوسع نطاقاً أمراً أساسياً للحفاظ على الاستدامة على المدى الطويل.

قد يؤدي تخفيف التصعيد في المنطقة من تحسن النظرة المستقبلية في الأجل المتوسط، رغم أن المخاطر السلبية لا تزال مرتفعة. من المتوقع أن تصل معدلات النمو في عام 2025 إلى 2.3% مدفوعة بتخفيف حدة النزاعات في المنطقة، وإعادة فتح الأسواق السورية أمام الشركات الأردنية، وتعافي قطاع السياحة والاستثمار الأجنبي، غير أن عدم التيقن المحيط بالوضع الجيوسياسي في المنطقة والاقتصاد العالمي قد يؤثر على النمو، خاصة في النصف الأول من العام. أما في عام 2026، فمن المتوقع أن يصل معدل النمو إلى 2.6% نظراً لانخفاض عدم التيقن وتحقق العوائد المتوقعة بعد استعادة الاستقرار في المنطقة.

الأردن - المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي

	2020	2021	2022	2023	2024
نمو الناتج المحلي الإجمالي (% على أساس سنوي)	1.1-	3.7	2.6	2.7	2.5
معدل التضخم حسب مؤشر أسعار المستهلك (٪ متوسط)	0.3	1.3	4.2	2.1	1.6
موازنة الحكومة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	8.6-	7.6-	7.0-	7.4-	6.5-
ميزان الحساب الجاري (% من الناتج المحلي الإجمالي)	5.7-	8.0-	7.8-	3.7-	4.3-
صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي) *[السالب يشير إلى التدفقات النقدية الداخلة]*	1.7-	1.3-	2.6-	1.5-	1.5-
الدين الخارجي (% من الناتج المحلي الإجمالي)	82.1	84.6	83.3	84.2	85.2
إجمالي الاحتياطيات (% من الناتج المحلي الإجمالي)	43.6	40.4	37.3	37.4	33.7
إجمالي الدين الحكومي العام (% من الناتج المحلي الإجمالي)	109.0	111.7	111.3	113.8	115.0
معدل البطالة (%)	23.0	24.1	22.8	22.0	21.4
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار أمريكي)	43.8	46.4	48.8	51.0	53.3

المصادر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية؛ صندوق النقد الدولي (آفاق الاقتصاد العالمي)؛ البنك المركزي الأردني.

2. السياق الاقتصادي

2.2. تحديات الانتقال الرئيسية (2/1)

تنافسي (4.33)

- تسببت سلسلة من الصدمات الخارجية وفقدان القدرة التنافسية للصادرات في **انخفاض الإنتاجية**، حيث تمركز خلق الوظائف في القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة.
- تتكبد الشركات **تكاليف تشغيل مرتفعة**، لا سيما تكاليف الطاقة، مما يدفع المنتجين نحو المنتجات ذات الكثافة الطاقية المنخفضة، والتي غالباً ما تكون أقل تطوراً.
- أدت التكاليف المرتفعة و**فقدان أسواق التصدير** في السنوات الأخيرة بسبب عدم الاستقرار الإقليمي إلى **تراجع نمو الصادرات** والحد من تطورها. يحد **حجم السوق الصغير** في الأردن من قدرة الطلب المحلي على دفع النمو، وسيحتاج الأردن إلى استثمارات كبرى لتنشيط الصادرات.
- على الرغم من **المستوى التعليمي العالي** وكون **الاقتصاد موجهاً نحو الخدمات**، إلا أن حصة الخدمات التجارية المتقدمة من إجمالي الخدمات المصدرة تظل منخفضة نسبياً.

الإنتاجية، والناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل
(بالأسعار الثابتة لعام 2017، تعادل القوة الشرائية، بالدولار الأمريكي)

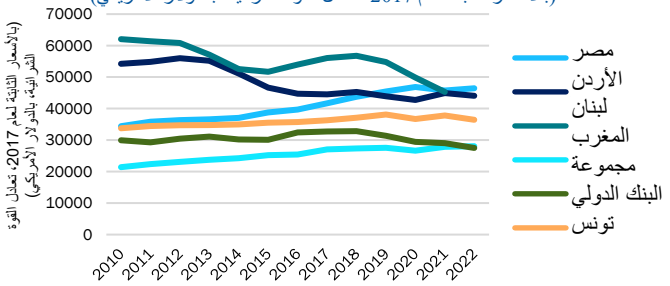

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، 2024.

محوكم جيداً (5.97)

- يتميز الأردن عن نظرائه في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط في مؤشرات الحوكمة الفعّالة، وجودة التنظيم، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد.
- تحدّ **القيود في القدرات** داخل الخدمة المدنية من التنفيذ الفعّال للإصلاحات وتقديم الخدمات للمواطنين والشركات.
- على الرغم من التحسينات الأخيرة، لا تزال **بيئة الأعمال** بحاجة إلى مزيد من التسهيل للخدمات التجارية، وتحسين التواصل بشأن البيروقراطية وتكاليف الأعمال التي يتعرض لها المستثمرون، وضمان استقرار السياسات الاقتصادية.
- **تعزيز المنافسة وضمان تكافؤ الفرص** يتطلب ذلك تعزيز القدرة على التنفيذ وتعزيز استقلالية *مديرية المنافسة*.

مؤشرات الحوكمة على الصعيد العالمي
(مرتبة وفقاً للنسبة المئوية، 2022)

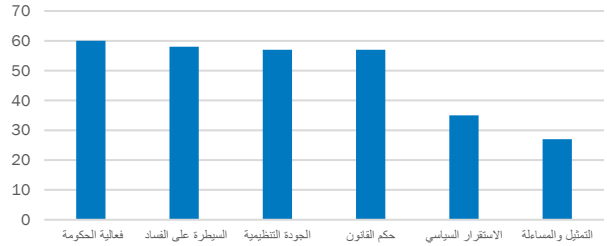

المصدر: البنك الدولي، 2022.

أخضر (5.03)

- يمتلك الأردن إمكانيات واعدة لتوليد مزيد من **الطاقة المتجددة**، علاوة على التقدم الكبير المحرز في الفترة الماضية، والذي سمح للأردن بتجاوز نظرائه في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط. عززت الحكومة تطوير الطاقة المتجددة حتى عام 2019، عندما اتخذت قراراً بتقييد النمو بعد تحقيق زيادة كبيرة في فترة زمنية قصيرة، لكن من المتوقع أن يتغير هذا الأمر في ظل استهداف الحكومة تطوير الطاقة المتجددة.
- بالرغم من إحراز تقدم في معدلات **تعرفة الكهرباء**، إلا أن استرداد التكلفة بالكامل لم يتحقق بعد، مما يهدد الاستدامة المالية للقطاع. وسيكون من الصعب تطبيق زيادات إضافية في التعريفات وذلك من ناحية التنافسية ولاعتبارات اجتماعية.
- يعد الأردن من أكثر البلدان فقراً في المياه على مستوى العالم بسبب انخفاض الإمدادات الطبيعية والجفاف المستمر والخسائر أثناء التوزيع، وهو ما تعمل الحكومة على معالجته بطرق متعددة تشمل تعديل التعريفات والفوترة الشهرية بدلاً من الفصلية، بالإضافة إلى إقامة مشروع كبير لتحلية المياه.

حصة توليد الكهرباء من المصادر المتجددة
(غير قابل للاحتراق، 2021)

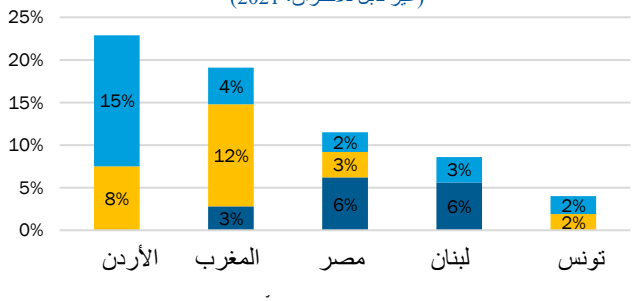

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة، 2021.

2. السياق الاقتصادي

2.2. تحديات الانتقال الرئيسية (2/2)

European Bank
for Reconstruction and Development

شامل (4.32)

- حدَّت الصدمات الخارجية، والديناميكيات الجيوسياسية الصعبة، والنمو البسيط من **خلق فرص العمل** للمقبلين الجدد على سوق العمل.
- يفاقم عدم التوافق بين المهارات ومتطلبات سوق العمل من **بطالة الشباب**، بالإضافة إلى الإقبال المحدود على التعليم والتدريب المهني والتقني.
- تعيق القيود الاجتماعية، وصعوبة وسائل النقل العامة وخدمات الرعاية، **مشاركة النساء** في الاقتصاد.
- تضيف الأعداد الكبيرة من **اللاجئين** ضغطاً على سوق العمل، ولا يزال المستوى المرتفع من العمالة غير الرسمية بين اللاجئين يشكل تحدياً.
- **الحصول على التمويل** يعد عقبة رئيسية أمام نمو الشركات الناشئة، والشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والشركات المملوكة للنساء.

الشباب غير الملتحقين بالتوظيف أو التعليم أو التدريب

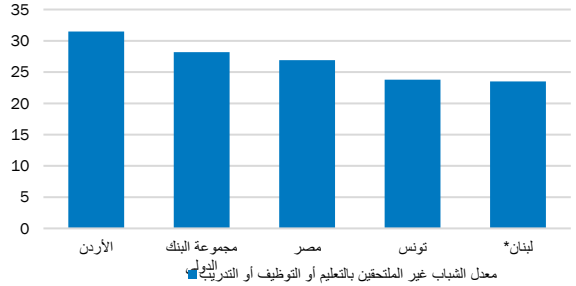

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، 2024.
* أحدث البيانات المتاحة للبنان هي لعام 2019.

متكامل (5.36)

- الأردن أقل اندماجاً في **سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية** مقارنةً بنظرائه في منطقة جنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط، ويعتمد بشكل كبير على واردات المواد الخام والسلع الوسيطة.
- **تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** محدودة وأقل مما كانت عليه قبل عقد من الزمن. ويعد جذب الاستثمارات الأجنبية أمراً حاسماً لنجاح جهود تحديث الاقتصاد وتنشيط النمو، بالإضافة إلى تمويل المشاريع الأساسية للبنية التحتية.
- سيكون التركيز على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عالية القيمة وتحسين فعالية التكلفة بالغ الأهمية كسلعة للتصدير وكوسيلة لتعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي.
- تعتمد مرونة القطاع المالي على **استقرار النظام المصرفي**، وذلك لأن المصادر البديلة لرأس المال لم تتطور بشكل جيد.

صافي التدفقات النقدية من الاستثمار الأجنبي المباشر (2000 - 22)

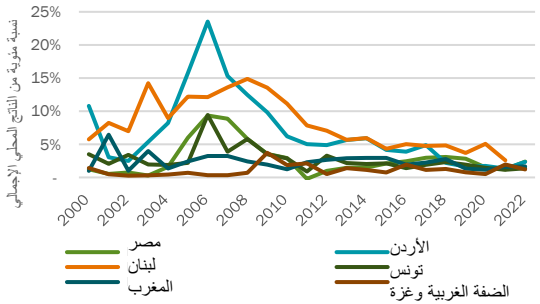

المصدر: البنك الدولي، 2022.

مرن (5.34)

- القطاع المصرفي مملوك ملكية خاصة إلى حد كبير، على الرغم من احتفاظ صندوق الضمان الاجتماعي للذي تديره الحكومة بحصص في عديد من البنوك. ظل النظام المصرفي محتفظاً **برأس مال قوي ومربح** في بيئة تسودها تحديات صعبة.
- **سوق رأس المال** غير متطور ويشهد مستويات منخفضة من الرسملة والسيولة، ويحد **غياب أسواق السندات الثانوية** من قابلية تداول الأوراق المالية الحكومية.
- **الاستدامة المالية** لقطاع الطاقة هي تحدٍ رئيسي وتتطلب التركيز على زيادة الكفاءة وتقليص تكاليف التوليد والإنتاج. يحتاج الأردن الآن إلى **الاستثمار في استقرار الشبكة وقدرة الاستيعاب** لتحقيق أهدافه الطموحة في مجال الطاقة المتجددة.
- التحديات المالية التي تواجهها بعض البلديات تحد من قدرة المؤسسات المالية الدولية والمؤسسات التمويلية الإنمائية على تقديم تمويل جديد. من المهم أن تعمل هذه البلديات على تحسين مصادر الإيرادات والتحصيلات، بالإضافة إلى تحسين إدارة التكاليف.

مؤشرات الملاءة المالية (%)

	2012	2018	2023
الديون المتعثرة/إجمالي الديون	7.7	4.4	5.1
نسبة ملاءمة رأس المال	19.0	17.9	17.9
العائد على حقوق الملكية	8.6	9.8	9.3
العائد على الأصول	1.1	1.2	1.1
نسبة السيولة	143.5	126.7	142.5

المصدر: البنك المركزي الأردني، 2023. 2022.

3. أولويات الحكومة وإشراك الأطراف المعنية

European Bank
for Reconstruction and Development

3.1. أولويات الإصلاح الحكومي

تتجسد أولويات حكومة الأردن في **رؤية التحديث الاقتصادي 2033 وخارطة الطريق** الخاصة بها، والتي تعتمد على ركيزتين استراتيجيتين: (1) تسريع النمو بإطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية للأردن؛ (2) تحسين جودة الحياة لجميع المواطنين.

تستهدف الرؤية تسريع معدل النمو السنوي ليصل إلى 5.6٪، وخلق أكثر من مليون وظيفة للرجال والسيدات، ومضاعفة مشاركة السيدات في القوى العاملة، وزيادة الدخل الفردي بنسبة 3٪ سنوياً في المتوسط، وتحسين التنافسية الاقتصادية، وتعزيز الاستدامة البيئية. ولتحقيق هذه الأهداف، تحدد خارطة الطريق 366 مبادرة في مختلف القطاعات، منظمة تحت ثمانية محركات للنمو الاقتصادي الوطني:

1) **الاستثمار:** الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمارات المحلية ومشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمشروعات الكبرى 2) **الريادة والإبداع:** التعليم (تنمية الطفولة المبكرة)، والتعليم الأساسي من مرحلة الروضة والتعليم الثانوي، والتعليم العالي، والتعليم والتدريب المهني والتقني، والبيانات، والبحث والتطوير والابتكار، وريادة الأعمال والشركات الناشئة. 3) **الخدمات المستقبلية:** خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والصناعات الإبداعية، والرعاية الصحية، والخدمات المالية، والتجارة، والنقل. 4) **الأردن وجهة عالمية:** السياحة الثقافية والطبيعية، والسياحة العلاجية والاستشفائية، والسياحة الدينية، ومواقع إنتاج الأفلام. 5) **الصناعات عالية القيمة:** التعدين، والمنتجات الكيمياوية، والصناعات الدوائية، والصناعات الهندسية، وصناعة المحيكات، والزراعة والأمن الغذائي، والصناعات الغذائية، والخدمات اللوجستية. 6) **الموارد المستدامة:** الطاقة، المياه. 7) **نوعية الحياة:** التنمية الحضرية، وجودة الحياة. 8) **بيئة مستدامة:** الاقتصاد الأخضر، والقطاعات الاقتصادية الخضراء، والحياة الخضراء.

تشمل الوثائق الرئيسية الأخرى **استراتيجية ترويج الاستثمار 2023-2026** والتي تحدد عدة قطاعات ذات أولوية، بما في ذلك الخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والكيماويات والتعدين والرعاية الصحية والعقارات. توجد أيضاً خطط واستراتيجيات لتحقيق الاستدامة المالية لقطاعي **المياه والطاقة**، مع التركيز على زيادة الكفاءة وتقليل الأعباء المالية.

3.2. مجالات الإصلاح المتفق عليها بشكل عام بين البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية والسلطات

- تحسين بيئة الأعمال وتوسيع دور القطاع الخاص، بما في ذلك دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وترسيخ القطاع المالي، وتطوير أسواق رأس المال.
- تحسينات مستدامة في البنية التحتية تشمل الاستثمارات في بنية المياه والنقل التحتية وكفاءة الطاقة (الأخيرة لتقليل استهلاك الطاقة على مستوى القطاعات).
- تمويل مشروع تحلية ونقل المياه العقبة-عمان والبنية التحتية المرتبطة بالمشروع.
- تطوير شراكات ناجحة بين القطاعين العام والخاص لتلبية الاحتياجات الاستثمارية الكبيرة.
- الانتقال الأخضر، ويشمل ذلك مجالات التعدين/معالجة المواد الحيوية.
- تحسين القدرة على الحصول على التمويل وزيادة الفرص المتكافئة بهذا الصدد، خاصة للسيدات والشباب.
- تعزيز المهارات، وتشمل التعليم المهني والتقني، وتحسين رأس المال البشري، مثل المهارات الخضراء والرقمية.

3.3. الرسائل الرئيسية من المجتمع المدني للبنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية

- أشير إلى أن الحصول على التمويل، خاصة للسيدات والشركات الصغيرة والمتوسطة واللاجئين، يحتاج إلى تحسين، بما في ذلك تطوير سوق رأس المال الاستثماري المحلي وتعزيز أنظمة البنوك. إن دعم العاملين المستقلين والشباب في الاقتصاد الرقمي سيكون أمراً بالغ الأهمية لتمكينهم من الحصول على التمويل.
- التأكيد على أهمية التنمية الاجتماعية، مع التركيز على تحسين ظروف العمل، وتعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية داخل القطاع الخاص، وتطوير رأس المال البشري، وتشكيل شراكات متعددة القطاعات تشمل أيضاً المجتمع المدني الذي يمكنه المساعدة في معالجة القضايا الاجتماعية.
- التأكيد على أن السيدات والأطفال واللاجئين يحتاجون إلى دعم أفضل، خاصة في مجالات التعليم، وتحسين الوصول إلى فرص العمل وتطوير المهارات. يجب معالجة ظاهرة عمالة الأطفال، وتطوير مشاريع سبل العيش المستدامة لدعم هذه الفئات بشكل أكبر.

European Bank
for Reconstruction and Development

4. تعريف الأولويات الاستراتيجية لدولة الأردن

الأولويات الاستراتيجية (2025-2030)	ما الذي نزرعه الآن لنحصده في 2030	ما الذي يجب أن يتغير؟ (تشخيص الوضع في الدولة)	هل التغيير ممكن؟ (الاقتصاد السياسي)	ما الذي يمكن للبنك فعله؟ (القدرات المؤسسية)
دعم اقتصاد أكثر تنافسية محوكم جيداً	• قطاع خاص أكثر تنافسية ومصادر تمويل متنوعة. • زيادة الصادرات والاستثمارات/ تحسين مناخ الأعمال.	• يتكبد القطاع الخاص تكاليف تشغيل مرتفعة، علاوة على الأداء المتدهور في الصادرات بسبب عدم الاستقرار الإقليمي وفقدان أسواق التصدير. • الحوكمة والإدارة العامة بحاجة إلى تحسين، ويشمل ذلك تبسيط العمليات التجارية، لجذب الاستثمارات وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. • الأسواق المالية، بما في ذلك أسواق رأس المال وأسواق السندات الثانوية، غير متطورة.	• أعدت الحكومة خطتها الطموحة لرؤية التحديث الاقتصادي في 2022 وخارطة طريق تحديث القطاع العام في عام 2023. يهدف قانون الاستثمار لعام 2022 إلى تعزيز مناخ الاستثمار والتنافسية من خلال تبسيط الإجراءات، وضمان الوضوح التنظيمي، والتركيز على القطاعات الاستراتيجية، وتقديم الحوافز. • الوجود الحكومي في الاقتصاد محدود مقارنةً بالنظراء، وقد تم تحسين إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص.	يدعم البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تحسين التنافسية، ويساعد في تطوير قطاع خاص قوي ومتنوع وذو حوكمة جيدة من خلال استثمارات الدين وحقوق الملكية. يساعد البنك في زيادة كفاءة الشركات، ويعرض أساليب جديدة قائمة على السوق، ويعزز التأثير النظامي على مستوى الاقتصاد من خلال تطوير السياسات والتنظيمات.
دعم الانتقال الأخضر والاستثمارات المستدامة في البنية التحتية	• تسريع عملية خفض معدلات الكربون ويشمل ذلك زيادة قدرات الطاقة المتجددة وتعزيز المرونة المناخية. • توفير المياه وإدارتها بشكل أكثر مرونة. • تحسين البنية التحتية والخدمات البلدية.	• يواجه الأردن تحديات خطيرة في أمن المياه والطاقة بسبب ندرة الموارد وتغير المناخ. • توجد حاجة لمزيد من الاستثمارات وتحسين تنظيمي لضمان الاستدامة المالية لتوليد الطاقة المتجددة، ويشمل ذلك تحديث شبكة الكهرباء. • ويعاني القطاع الخاص من أعلى تعرفة كهربائية في المنطقة. • لا غنى عن الاستثمارات الكبرى في روابط النقل لتعزيز إمكانية الوصول وتحسين جودة الخدمات.	• ساهمت جهود الإصلاح السابقة في تعزيز مرونة قطاع الطاقة، مع الإدراك الجيد لتحديات البنية التحتية. يحتل الأردن الآن مركزاً رائداً بين نظرائه في منطقة جنوب وشرق المتوسط في اعتماد مصادر الطاقة المتجددة. • تخطط الأردن لزيادة الاستثمار في مشاريع تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي، وذلك بالتزامن مع معالجة فاقد المياه بإعادة تأهيل البنية التحتية الحالية وتحسين ممارسات الإدارة.	يعمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية على تطوير بنية تحتية فعّالة ومستدامة في مجالات الطاقة والنقل والخدمات البلدية، مع تركيز قوي على مساعدة الدول في التحول نحو مسار أخضر ومنخفض الكربون. وفي قطاع الطاقة، يركز البنك على جذب استثمارات القطاع الخاص لدعم المسار نحو مستقبل خالٍ من الانبعاثات الكربونية وتعزيز أمن الطاقة. يعتمد البنك على مناهج مالية ابتكارية مصحوبة بالتفاعل بين الاستشارات والسياسات.
تعزيز الحصول على فرص اقتصادية متكافئة	• نظم مالية أشمل. • تحسين إمكانية الوصول إلى المهارات من أجل التوظيف. • تعزيز الاستجابات المتعلقة بالنوع وزيادة مشاركة السيدات في المجتمع.	• لا تزال البطالة بين الشباب تمثل تحدياً كبيراً، نظراً لدخول أعداد كبيرة من الشباب إلى سوق العمل كل عام ومواجهتهم لقلة فرص العمل في القطاع الخاص. • مشاركة السيدات في سوق العمل منخفضة، على الرغم من تحصيلهن التعليمي العالي، بسبب المواقف الاجتماعية والثقافية وصعوبة الوصول إلى خدمات رعاية الأطفال ووسائل النقل الآمنة.	• يخضع التعليم والتدريب المهني والتقني للإصلاح وذلك للتوفيق بين المخرجات واحتياجات السوق. تبذل الحكومة جهوداً لتفعيل آليات مشاركة القطاع الخاص في تطوير المهارات. • يتخذ بعض قادة القطاع الخاص تدابير استباقية لتطوير المهارات. تهدف الإصلاحات التنظيمية إلى إزالة القيود على توظيف السيدات، وتعزيز الحماية في مكان العمل، وتحسين توفير خدمات رعاية الأطفال.	بإمكان البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية تقديم منتجات مالية واستشارية لمجموعات محددة، مثل الشباب والسيدات. يركز البنك على زيادة إمكانية الحصول على التمويل ودعم الأعمال للمشاريع التي تقودها السيدات؛ وزيادة الوصول إلى فرص العمل والمهارات، وتحسين الوصول إلى الخدمات الشاملة.

5. إطار الأنشطة والنتائج (3/1)

European Bank
for Reconstruction and Development

الأولوية 1: دعم اقتصاد أكثر تنافسية محوكم جيداً

الأهداف الرئيسية	الأنشطة	مؤشرات المتابعة
قطاع خاص أكثر تنافسية ومصادر تمويل متنوعة	• توفير التمويل لأغراض التوسع والتحسين التشغيلي في القطاع الخاص وعبر القطاعات (مثل قطاعات التصنيع والخدمات والصناعات الزراعية والغذائية والاتصالات والإعلام والتكنولوجيا والعقارات والسياحة)، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر بالاستعانة بالقطاع المالي المحلي، ويدخل في ذلك خطوط الائتمان وتقاسم المخاطر والتمويل متناهي الصغر والعملة المحلية والتخصيم والتأجير. • مواصلة دراسة سبل التمويل بحقوق الملكية، سواءً مباشرة أو من خلال صناديق حقوق الملكية (مثل حقوق الملكية الخاصة، وصناديق البنية التحتية، ورأس المال الاستثماري). • تشجيع تطوير الأسواق المالية والنقدية وسوق رأس المال من خلال المساعدة الفنية وبناء القدرات، والعمل مع البنك المركزي لتطوير إطار سياسات للمنتجات المالية الجديدة والمبتكرة. ودعم إصدار أدوات جديدة لسوق المال. • تعزيز مرونة المؤسسات المالية (من خلال الديون الثانوية، وأدوات رأس المال الإضافي من الفئة الأولى - 1AT على سبيل المثال). • تسريع تطوير ونمو المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المحلية، والشركات الناشئة، وسلاسل الإمداد والنظام الشامل المتعلق بها من خلال التمويل المتكامل والخدمات الاستشارية.	• عدد عملاء الاستشارات للمشروعات الصغيرة المبلغين عن زيادة الإيرادات/ الإنتاجية • حجم/ عدد القروض الثانوية المصروفة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة • المنتجات أو الخدمات المالية المقدمة حديثاً أو الموسع نطاقها
زيادة الصادرات والاستثمارات/ تحسين مناخ الأعمال	• تعزيز التجارة ونمو الصادرات، ويشمل ذلك خلق روابط أقوى مع الدول الأخرى في المنطقة، وذلك بالتمويل وتقديم الاستشارات للشركات الموجهة للتصدير وتلك التي تهدف إلى زيادة الصادرات، بما في ذلك توسيع تمويل التجارة. ودعم الشركات لزيادة الإنتاج ذي القيمة المضافة في الأردن، بما في ذلك الإنتاج من أجل التصدير. • دراسة تمويل شبكات البنية التحتية المحلية والإقليمية (مثل ميناء العقبة، والطرق) لتعزيز التكامل الإقليمي وتحسين الوصول إلى الأسواق العالمية. واستكشاف فرص تحسين المنشآت والخدمات اللوجستية. • تشجيع الحد من البيروقراطية لكل من المستثمرين المحليين والدوليين وتعزيز حوكمة بيئة الاستثمار لتسهيل قرارات الاستثمار. • دعم الحكومة في تطوير وتنفيذ شراكات جديدة بين القطاعين العام والخاص، ويدخل في ذلك الاستعانة بفريق الاستشارات التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتطوير مشاريع يمكن للبنك تمويلها، وتقديم تدريبات معتمدة في الشراكات بين القطاعين لبناء قدرات الحكومة. • تعزيز التحول الرقمي، والريادة في الأعمال الرقمية، والتحول الرقمي للعملاء، والمرونة الرقمية، والاتصال الرقمي، سواءً في القطاع الخاص أو العام. وتعزيز إمكانية الوصول إلى المهارات الرقمية والتعليم.	• حجم برنامج تمويل التجارة/عدد المستفيدين • التحسينات القانونية أو المؤسسية أو التنظيمية في بيئة الأعمال • عدد المشروعات التي تركز على التحول الرقمي

5. إطار الأنشطة والنتائج (3/2)

European Bank
for Reconstruction and Development

الأولوية 2: دعم الانتقال الأخضر والاستثمارات المستدامة في البنية التحتية

الأهداف الرئيسية	الأنشطة	مؤشرات المتابعة
تسريع عملية خفض معدلات الكربون ويشمل ذلك زيادة قدرات الطاقة المتجددة وتعزيز المرونة المناخية.	• دعم السلطات والعملاء من القطاع الخاص في رسم مسارات وخرائط طريق لخفض معدلات الكربون وتحقيق المرونة المناخية، أو تعزيز الحوكمة المؤسسية المناخية، بما في ذلك إعطاء الأولوية وإتاحة فرص للاستثمارات الخضراء. • دعم خفض معدلات الكربون فيما يتعلق بشبكات النقل واللوجستيات، في القطاعين العام والخاص. • العمل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية لتسهيل التوافق مع اتفاقية باريس في مختلف قطاعات الاقتصاد، والتنقيب عن المعادن ومعالجة المواد اللازمة للانتقال الأخضر. • تقديم التمويل للمشروعات الحديثة لتوليد الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية وطاقة الرياح) وتخزين الطاقة ويشمل ذلك تقديم الدعم الممكن للتحسينات التنظيمية. • دراسة تمويل تعزيز الشبكة والتوصيلات مع الدول المجاورة لتسهيل التكامل في مجال الطاقة المتجددة وضمان استقرار نظام الطاقة. • دعم حوكمة الشركات المملوكة للدولة مع التركيز على الحوكمة المؤسسية المناخية، وتقديم الدعم التقني لتنظيم الشبكة. • دعم القطاعين العام والخاص بتطوير الهيدروجين الأخضر من خلال التشارك السياسي والدعم التقني، ويمكن أيضاً تقديم هذا الدعم من خلال التمويل. • توسيع نطاق التمويل الأخضر والاستشارات باستخدام باقة متنوعة من الأدوات المالية سواء مباشرة أو من خلال مرفق تمويل الاقتصاد الأخضر ومؤسسات تقديم الخدمات الاستشارية، ويشمل ذلك كفاءة الطاقة وكفاءة الموارد للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في البيئة العمرانية والضيافة، والاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة الصغيرة، مع البنوك الشريكة ومؤسسات التمويل الأصغر، وشركات الإيجار، والشركات الكبرى، واستكشاف فرص برنامج تمويل التجارة الأخضر.	• انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي انخفضت (كيلوطن/ سنة) • الطاقة الأولية المُوفرة (جيجا جول/سنة) • قدرات الطاقة المتجددة التي رُكبّت
توفير المياه وإدارتها بشكل أكثر مرونة **تحسين البنية التحتية والخدمات البلدية**	• دعم تعزيز أمن المياه بتمويل وتقديم الدعم التقني بخصوص البنية التحتية للمياه والصرف الصحي، وتبني مناهج متكاملة لإدارة المياه تعزز كفاءة استخدامها، واستكشاف الفرص المحتملة لتمويل الطبيعة بتنفيذ مبادرة المحيطات النظيفة والصحية والشراكة الزرقاء المتوسطية. • دعم إصلاح المنشآت العامة بتحسين حوكمتها لفتح فرص التمويل المستدام وتسهيل الوصول إلى الخدمات والفرص الاقتصادية. • توفير التمويل لمشروع تحلية ونقل مياه العقبة-عمّان، إلى جانب المشاركة المحتملة في السياسات بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة الأخرى. • تمويل توفير الخدمات البلدية بشكل أفضل، ويشمل ذلك النقل الحضري وإضاءة الشوارع وإدارة النفايات الصلبة لصالح المجتمعات المحلية واللاجئين حيثما كان ذلك مناسباً، وتوفير المساعدات التقنية ذات العلاقة مع مراعاة القدرة المالية للعميل. • توسيع نطاق برنامج المدن الخضراء، بما في ذلك المكونات الرقمية، ومواصلة تنفيذ خطط عمل المدن الخضراء مع بلدية عمان.	• المياه الموفرّة (متر مكعب/ سنة) • عدد المستفيدين من البنية التحتية البلدية الجديدة/ المحسّنة وإمدادات المياه المحسّنة • عدد الاستثمارات التي تعالج التحديات البيئية ذات الأولوية المحددة في خطط عمل المدن الخضراء.

5. إطار الأنشطة والنتائج (3/3)

European Bank
for Reconstruction and Development

الأولوية 3: تعزيز تنمية رأس المال البشري والاستفادة من الفرص الاقتصادية

الأهداف الرئيسية	الأنشطة	مؤشرات المتابعة
نظم مالية أشمل	• دعم الشمول المالي بين السيدات والشباب والفئات المحرومة الأخرى بخلق خطوط ائتمانية مخصصة، وتقديم المشورة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وإتاحة برامج خاصة أخرى مثل *ستار فينتشرز*. • توسيع المشاركات السياسية لتعزيز الإطار التنظيمي لتحسين قدرة السيدات والشباب والفئات غير المدروسة مصرفياً على الحصول على التمويل، وذلك بالاستفادة من الأدوات التي تشمل كود *تمويل رائدات الأعمال* وأفضل الممارسات الدولية الأخرى. • تعزيز دور البنك المركزي الأردني وغيره من الأطراف المعنية وتوفير المساعدات التقنية لتوسيع مبادرات التكنولوجيا المالية وتعزيز التحول الرقمي والشمول المالي في القطاع المالي.	• عدد الشركات التي تقودها السيدات اللاتي حصلن على خدمات استشارية • التحسينات القانونية و/أو المؤسسية و/أو التنظيمية في القطاع المصرفي • عدد المؤسسات المالية المستفيدة من الدعم التقني في التكنولوجيا المالية والصيرفة الرقمية
تحسين إمكانية اكتساب المهارات من أجل التوظيف	• تعزيز رأس المال البشري بإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني والتعليم العالي بما يتوافق مع احتياجات سوق العمل للعمالة الماهرة، وتحسين التوافق بين التعليم والسوق بالتعاون مع القطاعين الخاص والعام. • تعزيز تطوير المهارات الخضراء لتسهيل الاستثمارات الخضراء وذلك في مجالات خفض معدلات الكربون والطاقة المتجددة والتحول العادل والهيدروجين الأخضر. • تشجيع ممارسات الشراء الشامل في أوساط العملاء، بما في ذلك دعم سياسات تأسيس ترتيبات الشراء الشامل في المؤسسات. • دعم تنفيذ الإطار التنظيمي للتعلم القائم على العمل، ويشمل ذلك تقديم المساعدة الفنية لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في هذا النوع من التعلم.	• عدد برامج التدريب المخصصة التي طُورت ونفذت • عدد الأشخاص (من السيدات/الشباب) الذين عززوا مهاراتهم بسبب التدريب • المبادرات السياسة لتعزيز اكتساب المهارات الملائمة للسوق
تعزيز الاستجابات المتعلقة بالنوع وزيادة مشاركة السيدات في الاقتصاد	• تعزيز تطوير المنتجات والبنية التحتية والخدمات والأنظمة المراعية للنوع، بما في ذلك الاستشارات والمساعدات التقنية والتدريب والأنشطة السياسية الأخرى. • تعزيز تكافؤ الفرص بتحسين سياسات وممارسات الموارد البشرية، ويشمل ذلك مجالات التوظيف والاحتفاظ بالموظفين والتطور المهني والتدريب. • دعم تنفيذ التعديلات التشريعية لمكافحة العنف القائم على النوع والتحرش في أماكن العمل، وتعزيز الوصول إلى خدمات رعاية الأطفال، وغيرها من الأحكام ذات العلاقة التي تعزز إمكانية استفادة السيدات من الفرص الاقتصادية في القطاع الخاص.	• المبادرات السياسية والاستثمارية (المكونات المتعلقة بالنوع) لدعم مشاركة السيدات في سوق العمل • عدد العملاء الذين استفادوا من ممارسات تكافؤ الفرص

European Bank
for Reconstruction and Development

6. رسم خريطة لتكامل الشركاء الدوليين في مجالات عمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

المجالات المحتملة للتعاون

محوكم جيداً

- إجراء حوار سياسي وتقديم المساعدة الفنية لدعم تحسينات مناخ الأعمال بالتنسيق مع الشركاء

تنافسي

- مواصلة التعاون مع الاتحاد الأوروبي في بناء القدرات للمؤسسات المالية المشاركة

أخضر

- مواصلة التعاون مع الشركاء، بما في ذلك البنك الدولي، والمؤسسة الدولية للتمويل، والوكالة الفرنسية للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والبنك الأوروبي للاستثمار، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، ومؤسسة تمويل التنمية، وزارة الشؤون الخارجية والكومنولث والتنمية، وذلك في المشروعات البلدية، خاصة في قطاعات المياه والنفايات الصلبة.
- السعي للتعاون مع الشركاء لدعم التكنولوجيا الخضراء الحديثة (مثل الهيدروجين الأخضر) وتطوير تخزين الطاقة.
- مواصلة التشارك مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بشأن إصلاحات قطاع الطاقة.

شامل

- البحث عن فرص للتعاون مع البنك الدولي، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة العمل الدولية، ووزارة الخارجية والكومنولث والتنمية وغير ذلك من المؤسسات في أنشطة الشمول الاقتصادي، مع التركيز على تعزيز اكتساب المهارات.

مجالات عمل البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية															
		القطاعات								الموضوعات المتقاطعة					
		قطاع الشركات					البنية التحتية المستدامة		المؤسسات المالية	المبادرات الاستراتيجية					
متوسط الاستثمارات السنوية ذات الدلالة/ المنح (مليون يورو، 2019-2023)		الصناعات الغذائية والزراعية	التصنيع والخدمات	العقارات	التكنولوجيا والإعلام والاتصالات	الموارد الطبيعية	الطاقة	البنية التحتية	الأعمال المصرفية	المؤسسات المالية غير المصرفية	الاقتصاد الأخضر	الشمول والنوع	الحماية المحلية والأسواق المالية	المشروعات الصغيرة
الوكالة الفرنسية للتنمية (بما في ذلك بروباركو)	72							€	€		€	P€		€
البنك الأوربي للاستثمار	400							€	€		€	€		€
الاتحاد الأوربي	110							€			P€	P€		€
وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة	51										P€	P€		
المؤسسة الدولية للتمويل	91								€		€	€		€
بنك إعادة الإعمار والتنمية الألماني	328							€			€	€		€
الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية	1042						P	P€			P€	€		
البنك الدولي	1260				€		P€	P€	€		P€	P€		€
البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية	**116**			€			P€	€	€	€	P€	P€	P€	€

التركيز بشكل أساسي على القطاع الخاص ◯ التركيز بشكل أساسي على القطاع العام P مجال للمشاركة السياسية المهمة € مجال الاستثمارات الكبرى

ملاحظة: رسمت خرائط أنشطة المؤسسات المالية الدولية بناءً على المعلومات المتاحة علناً. تعرف الاستثمارات الكبرى للمؤسسات المالية الدولية بأنها المشروعات التي تتجاوز 5٪ من الاستثمار السنوي والتي وقعت اعتباراً من عام 2019.

7. مخاطر التنفيذ والآثار الاجتماعية والبيئية

European Bank
for Reconstruction and Development

الآثار البيئية والاجتماعية	مخاطر تمس تنفيذ الاستراتيجية	الاحتمالية	التأثير
• **تقييم الآثار البيئية والاجتماعية وإدارتها، وإشراك الأطراف المعنية:** ضمان تقييم الآثار المباشرة وغير المباشرة والتراكمية للمشروعات والتخفيف منها بشكل مناسب، والعمل مع العملاء لضمان وجود قدرة كافية على تنفيذ التدابير البيئية والاجتماعية. توجد حاجة لصناديق التعاون التقني لتحسين إشراك الأطراف المعنية. • **ظروف العمالة والعمل:** ضمان امتثال سياسات الموارد البشرية وممارسات العمل التي يطبقها العملاء لمتطلبات البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية، مع التركيز بشكل خاص على عمل الأطفال، ومنظمات العمل وحرية الانضمام إليها، ومعايير العمل من حيث ساعات العمل والأجور، والتمييز المحتمل ضد اللاجئين، والأقليات والسيدات، والعنف القائم على النوع، وشروط وأحكام العمل للعمال المهاجرين أو الموسميين. قد يرتبط التسريح الواسع النطاق بالخصخصة، مما يتطلب تخطيطاً خاصاً. • **كفاءة الموارد ومنع التلوث والسيطرة عليه:** تستهدف استثمارات البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية تحسين الخدمات البلدية، بما في ذلك البنية التحتية والأنظمة لتقليل فاقد المياه وتحسين كفاءتها، وتشجيع فصل النفايات وإعادة تدويرها والتحول نحو الاقتصاد القائم على التدوير. سيعزز البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية أيضاً المشاريع الخضراء لدعم التحول إلى اقتصاد أقل كثافة في استهلاك الطاقة. قد يتطلب استخدام المياه والموارد المائية البديلة وإعداد خطط لإدارة المياه توفير صناديق الدعم التقني للموارد اللازمة للحوار السياسي وبناء القدرات. • **الصحة والسلامة:** يستهدف البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية تحسين معايير الصحة والسلامة المهنية والمجتمعية في جميع القطاعات. إن السلامة على الطرق والسلامة المرورية، بما في ذلك إدارة الأساطيل، هي من الأولويات. قد يتطلب دعم العملاء والأطراف المعنية الرئيسية الاستعانة بصناديق التعاون التقني لتطوير القدرات في هذه المجالات. • **الاستحواذ على الأراضي وإعادة التوطين القسري والنزوح الاقتصادي:** سيشجع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية العملاء على تحسين سبل التشاور وتوفير المعلومات للأشخاص المتأثرين بشأن حقوقهم ومستحقاتهم. مع الضغط المحتمل على الأراضي بسبب مشاريع البنية التحتية وتوليد الكهرباء وتدفق اللاجئين، ونظراً لأن الشاغلين لا يمتلكون سندات ملكية قانونية، سيحتاج العملاء إلى ضمانات للتعويض واستعادة سبل العيش وفقاً لمتطلبات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، وهو ما سيتطلب تمويلاً من صناديق التعاون التقني. • **الحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية:** قد تؤثر مشاريع الطاقة المتجددة والبنية التحتية على الموائل الحساسة أو المناطق المحمية. يمكن أن يؤدي شح المياه وتدهور الأراضي أيضاً إلى فقدان الموائل والتأثير على التنوع البيولوجي. سيضمن البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية إجراء تقييمات شاملة لتأثيرات التنوع البيولوجي للمشاريع الحساسة وكشف البيانات ذات العلاقة، وتقديم الدعم التقني عند الحاجة، واستكشاف الفرص لتحقيق مكاسب صافية في التنوع البيولوجي وتعزيز استعادة الطبيعة، بما في ذلك في النظم البيئية البحرية والساحلية. • **التراث الثقافي:** العمل مع العملاء والوكالات الحكومية المعتمدة لتحديد الأطراف المعنية الرئيسية والتشاور معهم لحماية التراث الثقافي حيثما أمكن. قد توجد حاجة إلى تعاون تقني للتخفيف من أي مخاطر محددة ودراسة سبل استخدام التراث الثقافي لتعزيز الاقتصاد والمجتمعات. • **الوسطاء الماليين:** التأكد من أن الشركاء من المؤسسات المالية لديهم القدرة الكافية في المجالات البيئية والاجتماعية وإجراءات إدارة المخاطر، وأنهم يطبقون بعناية المتطلبات البيئية والاجتماعية ذات العلاقة على المشاريع الممولة من خلال خطوط الائتمان والتسهيلات الأخرى التي يقدمها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. • **المراقبة والإشراف:** العمل مع العملاء لمراقبة الأداء في المجالات البيئية والمجتمعية ومعالجة القضايا السابقة المرتبطة بمحفظة البنك، والاستفادة من التعاون التقني لدعم بناء القدرات وزيادة الوعي.	**تصاعد حدة التوترات الجيوسياسية الإقليمية** قد تؤدي إلى تثبيط المستثمرين المحليين والدوليين، بالإضافة إلى السياح.	🔴	🔴
	قيود على القدرات الإدارية، لا سيما بالنسبة لمشروعات البنية التحتية والشراكات بين القطاعين العام والخاص.	🟡	🟡
	قدرة الدين العام، بما في ذلك الوضع المالي للبلديات والشركات المملوكة للدولة.	🔴	🟡
	تغير المناخ مما يزيد من تكاليف الاستثمارات اللازمة للبنية التحتية المستدامة.	🔴	🟡
	مستويات عالية من السيولة في القطاع المصرفي، مما يقلل من الاهتمام بالأدوات المالية المستهدفة.	🟡	🟡
	زيادة توفر **التمويل المدعوم والمنح** مما يؤدي إلى إزاحة الاستثمارات القابلة للتمويل في القطاع الخاص.	🟡	🟡

🔴 مرتفع 🟡 متوسط 🟢 منخفض

8. تقييم شراكات المانحين

European Bank
for Reconstruction and Development

تقييم الاحتياجات لفترة الاستراتيجية الوطنية الجديدة

لتحقيق أهداف الاستراتيجية الجديدة للدولة، قد تكون توجد حاجة إلى تمويلات من المانحين لدعم عدة مبادرات رئيسية:

- منح رأس المال والتعاون التقني لتسهيل الاستثمارات المستدامة في البنية التحتية للمياه والصرف الصحي وإدارة النفايات الصلبة والنقل والأنواع الأخرى من البنية التحتية البلدية.
- منح الحوافز والتعاون التقني لتعزيز الإصلاحات السياسية وبناء القدرات في مجالات مثل الأسواق المالية والانتقال الأخضر وتطوير رأس المال البشري.
- مجموعة من الأدوات التفضيلية، بما في ذلك تقاسم المخاطر والحوافز والقروض الميسرة لتعزيز حصول السيدات والشباب والمجموعات المهمشة الأخرى على التمويل، وكذلك لدعم الانتقال إلى الطاقة النظيفة.
- منح التعاون التقني لتمويل الخدمات الاستشارية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتقديم الإرشادات للشركات المتوجهة للتصدير، ودعم جهود التحول الرقمي في القطاعين العام والخاص.

المصادر المحتملة لأموال المانحين

- من المتوقع أن يستمر الاتحاد الأوربي في دعم مشروعاته في البنية التحتية البلدية، والمرونة الصناعية، والتحول الرقمي، والطاقة المتجددة والشمول المالي من خلال الصندوق الأوربي للتنمية المستدامة + الأدوات التي يطبقها الصندوق ومبادرات التسهيلات الاستثمارية في دول الجوار. وسيتم ذلك على شكل مِنح تعاون تقني وأدوات استثمار مشترك.
- ويمكن للمانحين الثنائيين، مثل اليابان وسويسرا، الاستمرار في تقديم التعاون التقني لإعداد المشروعات وتنفيذها ورسم السياسات. ويمكن أن تحصل المشروعات المتعلقة بالمناخ على تعاون تقني من صندوق الشراكة عالية التأثير حول العمل المناخي.
- يستمر توفير التمويل الميسر والدعم التقني وذلك بالتخصيص الإقليمي لصندوق المساهمين الخاص، وصندوق تأثير الأعمال الصغيرة، والصندوق الخاص للعملات المحلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وصندوق الأطراف المانحة المتعددة لجنوب وشرق البحر الأبيض المتوسط.
- من المتوقع أن يستمر صندوق المناخ الأخضر، والمجلس العالمي للبيئة، وصناديق الاستثمار المناخي، في تقديم القروض الميسرة، بالإضافة إلى تمويل التعاون التقني لإعداد المشروعات وتنفيذها وإجراء البحوث.
- لقد كانت المملكة المتحدة من المانحين الرئيسيين لعمل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في الأردن، وسيواصل البنك التشاور معها بسبب تغير الأولويات بعد تولي الحكومة البريطانية الجديدة للحكم.

مؤشرات مختارة للقدرة على تحمل التكاليف

البنك الأوربي لإعادة الإعمار والتنمية - إقليمي

مرتبة وفقاً للنسبة المئوية[1]

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية، جاري بالدولار الأمريكي)[2]	11,210	%13
دولة مستفيدة من المساعدات الإنمائية الرسمية	نعم	غير منطبق
المساعدات الإنمائية الرسمية كنسبة من إجمالي الدخل القومي (%)[3]	7.66	%91
المساعدات الإنمائية الرسمية للفرد (بالدولار الأمريكي - الأسعار الحالية)[3]	309.22	%96

تمويل المانحين خلال الاستراتيجية الأخيرة (مليون يورو)[4]

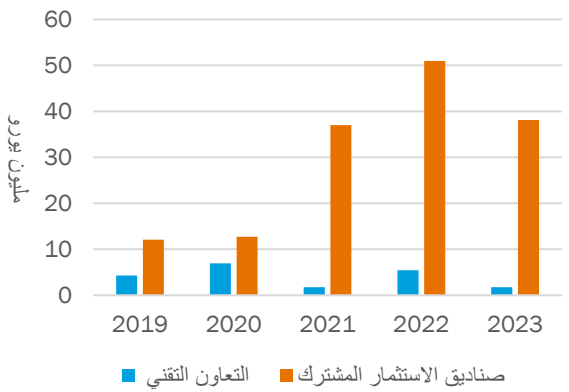

استخدام الأموال في الفترة 2019-2023[5]:

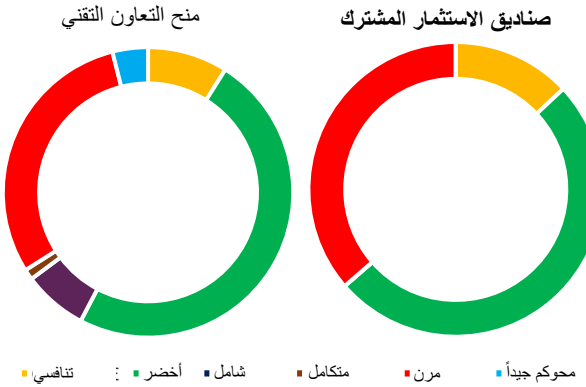

1. الترتيب المئوي البسيط يُعبّر عن نسبة اقتصادات الدول المشمولة في دراسة البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التي تأتي أدنى من الأردن. 2. مؤشرات التنمية العالمية لعام 2022. 3. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2021). 4. تم تغيير منهجية الإبلاغ عن مبالغ الاستثمار المشترك من كونها معتمدة على توقيعات العملاء إلى كونها قائمة على التخصيص عند مستوى الالتزام في عام 2022. تستند بيانات التعاون التقني للفترة 2019-2023 ومبالغ صناديق الاستثمار المشترك للفترة 2022-2023 إلى التخصيص عند مستوى الالتزام، بينما تستند مبالغ صناديق الاستثمار المشترك للفترة 2019-2021 إلى توقيعات العملاء. 5. استنادًا إلى الجودة الأساسية للانتقال لموارد التمويل الميسر.

ملحق

European Bank
for Reconstruction and Development

للاستخدام الرسمي

ملحق 1 - تقييم سياسي في سياق المادة 1 (6/1)

استمر التزام الأردن بالمبادئ السياسية المنصوص عليها في المادة 1 خلال الفترة التي تلت اعتماد الاستراتيجية السابقة للدولة. وقد شهدت الدولة تحسناً إيجابياً في التمثيل السياسي، مع استمرار الحاجة لمزيد من التحسينات.

شُكلت لجنة ملكية لتحديث النظام السياسي في البلاد، ورفعت اللجنة تقاريرها إلى الملك، في أكتوبر 2021، وقد احتوت التقارير على عدة توصيات شملت تغيرات كبرى في النظام الانتخابي بهدف دفع الأردن في العقد القادم نحو حكومات برلمانية.

اعتُمد قانون جديد لمكافحة الجرائم الإلكترونية في عام 2023، وقد أثار هذا القانون مخاوف، بما في ذلك من مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بشأن تأثيره على المساءلة.

في السنوات التي تلت الاستراتيجية السابقة للدولة، واجه الأردن تحديات كبيرة نتيجة للاضطرابات الإقليمية. ورغم أن المواجهات المسلحة والعنف في سوريا قد خفت حدتها، إلا أن سوريا لا تزال تواجه اضطرابات سياسية، مما يؤدي إلى عدم استقرار على الحدود مع الأردن. بالإضافة إلى ذلك، تواجه الأردن تهديدات كبيرة تتعلق بتهريب المخدرات عبر حدودها مع سوريا. ورغم تقلُّص وجود الجماعات المتشددة المسلحة في سوريا والعراق، إلا أن بعض الحوادث العنيفة التي نفذتها هذه الجماعات قد وقعت في الأردن. للحرب على غزة والتطورات في الضفة الغربية تبعات كبيرة على الأردن، نظراً لأن نسبة كبيرة من الأردنيين هم من أصل فلسطيني، وأن المملكة الأردنية الهاشمية هي الوصية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

يستمر الأردن في استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، مما يضع ضغوطاً على البنية التحتية وتقديم الخدمات للمجتمعات المضيفة واللاجئين.

انتخابات حرة وحكومة تمثيلية

انتخابات حرة ونزيهة وتنافسية

في سبتمبر 2024، جرت انتخابات برلمانية (مجلس النواب) بموجب قانون الانتخاب لعام 2022. وهذا القانون، الذي زاد عدد مقاعد مجلس النواب إلى 138 مقعداً، خصص 97 مقعداً للمرشحين الذين يتنافسون في دوائر انتخابية مختلفة في جميع أنحاء البلاد، و41 مقعداً للأحزاب السياسية الوطنية.

أفادت الهيئة المستقلة للانتخابات في الأردن أن نسبة المشاركة بلغت 32.5%، وهي زيادة عن نسبة المشاركة التي بلغت 29% في الانتخابات التشريعية السابقة لعام 2020.

في بيانها الأولي حول انتخابات 2024، وصفت بعثة مراقبة تابعة للاتحاد الأوروبي الانتخابات بأنها "جيدة التنظيم وشاملة، وتأتي في إطار عملية إصلاح طموحة". ورغم أن البعثة لاحظت أن المرشحين تجاهلوا على نطاق واسع قواعد تمويل الحملات الانتخابية، وأن "الصحفيين قد عملوا في ظل قوانين متعددة مقيدة لحرية التعبير"، إلا أنها أكدت أن الانتخابات وفرت "خياراً حقيقياً للناخبين"، وأن "تعدد الأحزاب كان سمة بارزة في الحملة الانتخابية"، وأن "معظم المرشحين أشادوا بمهنية ونزاهة اللجان الانتخابية".[1]

فصل السلطات وضوابط وتوازنات رقابية فعالة

ينص الدستور على أن نظام الدولة الأردنية هو نظام حكم برلماني مع وجود ملكية وراثية. الملك هو رأس الدولة؛ والسلطة التنفيذية يمارسها الملك من خلال الحكومة. السلطة التشريعية منوطة بالبرلمان والملك. يتألف البرلمان من مجلس الأعيان ومجلس النواب. يعيّن الملك أعضاء مجلس الأعيان ورئيس المجلس من بينهم، كما يقبل الملك استقالة أعضاء مجلس الأعيان. يتألف مجلس النواب من أعضاء ينتخبوا بالاقتراع السري في انتخابات عامة. تمتلك الأردن نظاماً قضائياً متقدماً يُعزز دوره في تحقيق فصل السلطات في البلاد، وتحظى الأحكام القضائية بالاحترام وتنفذ إلى حد كبير.

سلطة حكم فعَّالة للمسؤولين المنتخبين

1. بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي. المملكة الأردنية الهاشمية انتخابات مجلس النواب. البيان الأولي. 12 سبتمبر 2024.

ملحق 1 - تقييم سياسي في سياق المادة 1 (6/2)

الملك هو رأس الدولة، وهو رمز الوحدة الوطنية والهوية. يحظى الملك بصلاحيات في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة، سواءً على الصعيد السياسي أو التشريعي أو العسكري أو القضائي أو الإداري أو الاقتصادي. يعيّن الملك رئيس الوزراء ويمكنه إقالته أو قبول استقالته.[2] يعيّن الملك الوزراء ويقيلهم و/أو يقبل استقالتهم بناءً على توصية من رئيس الوزراء. يمكن للملك حل مجلس النواب ومجلس الأعيان.

إذا صوت مجلس النواب بحجب الثقة عن مجلس الوزراء بأغلبية مطلقة من أعضائه، يتوجب على مجلس الوزراء تقديم استقالته. يمكن تأجيل التصويت على الثقة بمجلس الوزراء لفترة واحدة فقط لا تتجاوز عشرة أيام، ولا يجوز حل المجلس خلال هذه الفترة. يحق لمجلس النواب محاكمة الوزراء بأغلبية ثلثي الأعضاء.

ينص الدستور على أن رئيس الوزراء والوزراء مسؤولون بشكل جماعي أمام مجلس النواب عن السياسة العامة للدولة، وكل وزير مسؤول أمام المجلس بشأن شؤون وزارته المختصة.

ينص الدستور على أن المعاهدات والاتفاقيات التي تتضمن التزامات مالية على الخزانة العامة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها مجلس النواب.

المجتمع المدني والإعلام والمشاركة

حجم واستقلالية المجتمع المدني

يكفل الدستور الحق في إنشاء الجمعيات "شريطة أن تكون أهدافها مشروعة".

آلاف من منظمات المجتمع المدني والشركات غير الربحية والجمعيات التعاونية وفروع الجمعيات الأجنبية تعمل في الأردن في قطاعات تتراوح بين التعليم والصحة والتنمية والإغاثة الطارئة وغيرها.

يسمح القانون بتلقي التمويل، بما في ذلك من مصادر أجنبية، رغم أنه يتطلب الحصول على موافقة مسبقة، كما يلزم المنظمات المجتمع المدني بإجراء العناية الواجبة بخصوص مصادر الأموال والموردين. أنشأت السلطات الأردنية لجنة مركزية في مكتب رئيس الوزراء لتقييم واتخاذ قرارات بشأن طلبات الموافقة على التمويل الأجنبي التي تقدمها منظمات المجتمع المدني، وفي عام 2023، حول مجلس الوزراء تقييم التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني إلى وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

ومع ذلك، فإن عديد من منظمات المجتمع المدني لديها تحفظات على الشروط التي تعمل بموجبها في الأردن. في عام 2023، وقعت 24 من منظمات المجتمع المدني رسالة تدعو إلى ضرورة مراجعة قانون الجمعيات والعمل على تعديله بما يتوافق مع توصيات اللجنة الملكية لتحديث النظام السياسي.[3]

إعلام مستقل ومتعدد يعمَل دون رقابة

يتمتع الأردن بمشهد إعلامي متنوع وحيوي. تعمل عشرات الصحف ومحطات الراديو والتلفزيون في الأردن. تظهر مستويات كبيرة من الانتقادات للحكومة في جميع وسائل الإعلام بشكل شائع ودوري.

وافقت الحكومة في عام 2023 على مشروع قانون يعدل نظام تراخيص البث الإذاعي والتلفزيوني وإعادة البث، بهدف تقليص الرسوم بنسبة تصل إلى 50%.

اعتُمد قانون الجرائم الإلكترونية في عام 2023، والذي يتضمن أحكاماً بالسجن وغرامات مالية كبيرة. تابع المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن صياغة القانون والمداولات التي تمت بشأنه، وأشاد "بالتطورات الإيجابية" التي تحمي الحياة الخاصة للأفراد وتجرم الابتزاز والتهديد الإلكتروني. ومع ذلك، ناصر المركز الرأي القائل بكفاية البنود الواردة في قانون العقوبات بشأن التشهير، وعدم وجود حاجة لإدراج بنود مشابهة في قانون الجرائم الإلكترونية.

2. التعريف استناداً إلى الوصف المقدم في الموقع الالكتروني للديوان الملكي. 3. ورقة إبداء موقف صادرة عن منظمات المجتمع المدني الأردني بشأن التطورات الأخيرة المتمثلة في تقييد المساحات المخصصة للمجتمع المدني والتغييرات في آليات الموافقة على التمويل - النهضة العربية للديمقراطية والتنمية (ardd-jo.org).

ملحق 1 - تقييم سياسي في سياق المادة 1 (6/3)

وقد دعا المركز أيضًا إلى تقليص بنود القانون المتعلقة بخطاب الكراهية والتشهير، فضلاً عن إلغاء البنود المتعلقة بالمسؤوليات المنصوص عليها في القانون.[4]حذّر مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من أن قانون الجرائم الإلكترونية "قد يكبح الانتقادات والمساءلة"،[5] كما أبلغت منظمات حقوقية دولية عن عدة مخاوف بشأن قانون الجرائم الإلكترونية، مشيرة إلى أن هذا القانون، بالإضافة إلى قانون مكافحة الإرهاب والقانون الجنائي، يحتوي على تهم غامضة مثل "تقويض النظام"، و"التشهير"، و"تقويض هيبة الدولة"، وأن هذه التهم قد استخدمت في القضايا المرفوعة ضد الأفراد. أفادت السلطات الأردنية أن المجلس القضائي عقد ورش عمل حول قانون الجرائم الإلكترونية لعام 2023 لضمان أن تنفيذه يتوافق مع الأعراف الدولية لحقوق الإنسان، وللتأكد من أنه لا يقيّد حق الأردنيين في التعبير عن آرائهم أو انتقاد السياسات العامة.[6]

وقد أفاد مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بأن فريق الأمم المتحدة في الأردن أشار إلى الضمانات الدستورية للحرّيات العامة، لكنه أشار أيضاً إلى أنه قد تم اعتقال عديد من الصحفيين في عامي 2022 و2023.[7]

قنوات متعددة للمشاركة المدنية والسياسية

مقارنة بعدة دول في المنطقة، يتمتع الأردن بنظام سياسي مفتوح، حيث تُجرى المناقشات والحوارات حول جميع القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الرئيسية عبر وسائل الإعلام والمساحات المدنية المختلفة.

وتعقد وحدة حقوق الإنسان في مكتب رئيس الوزراء بانتظام مشاورات مع أعضاء البرلمان والأكاديميين وممثلي المنظمات المجتمعية والنقابات العمالية والإعلاميين.

تستطيع الجامعات الأردنية إجراء استطلاعات رأي وقياسات للرأي العام ذات توجهات سياسية. فعلى سبيل المثال، في عام 2023، أجرى مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الأردن استطلاع كبير لقياس مستوى ثقة الجمهور في المؤسسات الحكومية الرئيسية والحكومة. شمل الاستطلاع إجراء مقابلات مع 1200 شخص وقع عليهم الاختيار من 150 موقعاً عبر البلاد.

حرية تشكيل أحزاب سياسية ووجود معارضة منظمة

شُكلت لجنة ملكية لتحديث النظام السياسي في البلاد. قدمت اللجنة تقريرها إلى الملك في أكتوبر 2021، والذي تضمن عدة توصيات، وكان من أبرزها قانون انتخابي جديد وقانون جديد للأحزاب السياسية. يقدم القانونان نظاماً من مستويين يشمل التصويت لممثلي المناطق وللأحزاب السياسية الوطنية. وينص القانونان على أن نسبة أعضاء البرلمان من قوائم الأحزاب ستزداد في كل دورة انتخابية مقبلة، بهدف الوصول إلى حكومات ذات أغلبية برلمانية خلال عشر سنوات.

حكم القانون والوصول إلى العدالة

سيادة القانون

تمتلك الأردن نظاماً قضائياً متقدماً يُعزز دوره في تحقيق فصل السلطات في البلاد. وتحظى الأحكام القضائية بالاحترام وتنفذ على إلى حد كبير.

تتمتع المحكمة الدستورية الأردنية بالاستقلال الإداري والمالي. وللمحكمة الدستورية الحق الحصري في البلاد في مراقبة دستورية القوانين والأنظمة، وتفسير أحكام الدستور. وفي عام 2023، أنهت الأردن حالة الطوارئ التي أعلنت في مارس 2020 مع بداية جائحة كوفيد-19.

استقلال السلطة القضائية

يضمن الدستور استقلال السلطة القضائية بموجب قانون استقلال السلطة القضائية، يعتبر المجلس القضائي أعلى سلطة قضائية في البلاد، وهو الكيان الوحيد المخول بتعيين القضاة المدنيين وإحالتهم إلى التقاعد.

4. المركز الوطني لحقوق الإنسان. التقرير السنوي العشرون عن حالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية. 2023. 5. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. فريق العمل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة. الجلسة رقم 45. يناير - فبراير 2024. تجميع المعلومات التي أعدها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. 6. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. فريق العمل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة. الجلسة رقم 45. يناير - فبراير 2024. التقرير الوطني المقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 5/1 و 16/21. 7. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. فريق العمل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة. الجلسة رقم 45. يناير - فبراير 2024. تجميع المعلومات التي أعدها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

ملحق 1 - تقييم سياسي في سياق المادة 1 (6/4)

European Bank
for Reconstruction and Development

المساواة في خضوع الحكومة والمواطنون للقانون

يضمن الدستور مساواة جميع المواطنين والمؤسسات الدولة أمام القانون. وقد أدت السلطة التشريعية دورها الرقابي والإشرافي بشكل حازم.

سياسات ومؤسسات فعالة لمنع الفساد

ضمن رؤية التحديث الاقتصادي (2022-2033)، أنشأت الحكومة لجنة لتحديث القطاع العام تضم مشاركين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، وتركز اللجنة على تحسين الإطار المؤسسي والتشريعي في البلاد، لا سيما فيما يتعلق بتقديم الخدمات الحكومية.

في عام 2023، أُعد مشروع قانون بتعديل قانون ضمان الوصول إلى المعلومات ونُوقش في البرلمان. كما أطلقت السلطات في نفس العام منصة إلكترونية تتيح للباحثين الوصول إلى البيانات الإحصائية والمؤشرات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في الأردن. ومع ذلك، ما تزال توجد تحديات كبرى.

فبسبب عوامل متوارثة، لا تزال بعض العائلات البارزة تحتل مواقع قيادية في الاقتصاد الأردني. وفي مؤشر مدركات الفساد لعام 2023، صنفت منظمة الشفافية الدولية الأردن في المرتبة 63 من أصل 180 دولة، وهو تراجع بنقطة واحدة في درجة البلاد في المؤشر مقارنة بعام 2022.

الحقوق المدنية والسياسية

حرية التعبير والحصول على المعلومات وممارسة الدين والوعي والتنقل والانضمام والتجمع وحماية الملكية الخاصة

يضمن الدستور حرية الرأي والتعبير، كما يضمن حق الأردنيين في التجمع السلمي "ضمن حدود القانون".

يتم التعبير عن المطالب السياسية بشكل روتيني في جميع وسائل الإعلام، وقد زادت المشاركة السياسية في الفترة التي تلت اعتماد الاستراتيجية السابقة للدولة. وبشكل عام، تحترم المؤسسات الحكومية حقوق الملكية الخاصة.

يضمن قانون الصحافة والنشر إمكانية ممارسة الصحفيين لمهنتهم دون التعرض لظروف تعسفية، كما ينص القانون على "احترام حريات الآخرين ويعترف بحرية الرأي والتعبير باعتبارها حق للصحافة والمواطنين على حد سواء".[8] ينص القانون على "وجوب امتناع الأشخاص عن نشر أي مواد تتعارض مع مبادئ الحرية والمسؤولية الوطنية وحقوق الإنسان وقيم الأمة العربية والإسلامية. لا يُمنع النشر إلا بموجب قرار قضائي."[9]

ما تزال "الخطة الوطنية الشاملة لحقوق الإنسان (2016-2025)" سارية في الأردن، و"تتناول الخطة "الحقوق السياسية والمدنية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحقوق الفئات الخاصة".[10] يستمر الأردن أيضاً في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي للمملكة (2022 - 2033)، والتي تستهدف تحقيق نمو اقتصادي متسارع وتحسين ملحوظ في جودة الحياة.

لا يفرض قانون التجمعات العامة الحصول على إذن من الحكومة لعقد الاجتماعات أو التظاهرات العامة. وقد أفاد المركز الوطني لحقوق الإنسان أن أكثر من 800 تظاهرة سلمية قد جرت في الأردن في عام 2023.[11]

ينفذ المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الأردن عدداً من البرامج النشطة، ويراقب ويرصد الانتهاكات المزعومة، بما في ذلك تلك التي ترتكبها السلطة التنفيذية، كما يُتداول تقريره السنوي على نطاق واسع، وتغطيه وسائل الإعلام، ويناقشه البرلمان.

8. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. فريق العمل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة. الجلسة رقم 45. يناير - فبراير 2024. التقرير الوطني المقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 5/1 و 16/21.
9. المرجع السابق.
10. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. فريق العمل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة. الجلسة رقم 45. يناير - فبراير 2024. التقرير الوطني المقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 5/1 و 16/21.
11. المركز الوطني لحقوق الإنسان. التقرير السنوي العشرون عن حالة حقوق الإنسان في المملكة الأردنية الهاشمية. 2023.

ملحق 1 - تقييم سياسي في سياق المادة 1 (6/5)

ومع ذلك ما زالت توجد تحديات. أفادت المنظمات الحقوقية الدولية أن السلطات استمرت في إلزام المنظمات بالحصول على إذن من وزارة الداخلية لعقد الاجتماعات العامة والتظاهرات.

في عام 2020، أغلقت الحكومة نقابة المعلمين بعد أن نظمت النقابة إضراباً استمر شهراً، مما أدى إلى إغلاق المدارس في مختلف أنحاء البلاد. انتقد خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة هذه الإجراءات ودعوا السلطات إلى التراجع عن القرار.[12]

في ديسمبر 2022، بعد زيادة أسعار الوقود، نظم سائقو الشاحنات إضراباً استمر لمدة أسبوعين، مما أدى إلى تعطل كبير في حركة المرور وسلاسل الإمداد، وأسفر عن مواجهات.

يُظهر تكرار هذه التظاهرات أن البيئة السياسية في الأردن تسمح بالتعبير السلمي عن الاستياء، وأن السلطات تتعامل مع ذلك بشكل عام بطرق متسامحة.

الشمولية السياسية للنساء والأقليات العرقية وغيرها

تتضمن التعديلات الدستورية التي اعتمدت في عام 2022 نصوصاً تهدف إلى تعزيز النظام القانوني الوطني وتوحيد حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكين السيدات من التمتع بحقوقهن الدستورية.

قدمت اللجنة الملكية لتحديث النظام السياسي نظاماً للحوافز المالية مكافأة للأحزاب السياسية التي تقدم السيدات والشباب باعتبارهم مرشحين لعضوية البرلمان.

ينص قانون الأحزاب السياسية لعام 2022 على أن الأحزاب السياسية الجديدة والقائمة يجب أن ترشح ممثلين من ست محافظات على الأقل، على أن تتضمن العضوية ما لا يقل عن 20% من السيدات، و20% من الشباب، وشخص واحد من ذوي الاحتياجات الخاصة.

ينص قانون الانتخابات لعام 2022 على أن تشمل كل قائمة حزبية وطنية على الأقل سيدة واحدة ضمن الثلاثة مرشحين الأوائل والثلاثة مرشحين التاليين، كما يجب أن تتضمن القائمة على الأقل شاباً أو شابة أقل من 35 عاماً ضمن الخمسة مرشحين الأوائل. وفيما يتعلق بالدوائر المحلية، يخصص بحد أدنى 18 مقعداً من أصل 97 مقعداً محلياً للسيدات.

في عام 2020، أطلقت الحكومة الاستراتيجية الوطنية للمرأة (2020-2025)، التي تشمل إطار عمل وطني يهدف إلى تعزيز حقوق المرأة وتعزيز مشاركتها الفعّالة في المجالات السياسية والاقتصادية والمدنية. كما أدرجت لجنة وزارية لتمكين المرأة ضمن اللجان الدائمة في مكتب رئيس الوزراء.

عقد معهد الشريعة (الفقه الإسلامي) دورات تدريبية للقضاة الشرعيين ودائرة الادعاء العام الشرعي.

اعتمدت خطة تنفيذ مصفوفة الأولويات الوطنية لتعزيز نظام للحماية من العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الأسري وحماية الأطفال (2021-2023). كما اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لمكافحة عمل الأطفال (2020-2030) وخطة تنفيذ القضاء على عمل الأطفال خلال الفترة التي تلت الاستراتيجية السابقة للدولة.

وفي أعقاب الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل لمنع الاتجار بالبشر (2019-2022)، أعدت استراتيجية للفترة 2023-2026؛ كما أنشئ صندوق لمساعدة ضحايا الاتجار بالبشر.

في عام 2023، وافق البرلمان على قانون يمنح النساء الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين الحق في الاحتفاظ بجنسيتهن. لا يسمح قانون الجنسية الأردني للنساء الأردنيات المتزوجات من غير الأردنيين بنقل الجنسية، ولكن لا يحتاج أبناء الأردنيات غير المواطنين إلى تصاريح عمل.

12. مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. بيان صحفي 19 أغسطس 2020: الأردن: خبراء الأمم المتحدة يدعون إلى إطلاق سراح مسؤولي النقابات العمالية من الاحتجاز ورفع أوامر حظر النشر | مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

ملحق 1 - تقييم سياسي في سياق المادة 1 (6/6)

في تقرير تجميع المعلومات الذي أعده مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وخلال الاستعراض الدوري الشامل الأخير لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن الأردن، أوصى التقرير بتعزيز دمج الجنسين داخل القطاع القضائي وقطاع القضاء الشرعي، وبناء القدرات فيما يتعلق بالخدمات القضائية المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأطفال.[13]

الشريعة الإسلامية (الفقه الإسلامي) هي المصدر الأساسي للتشريع في الأردن، وهي التي تحدد تفاصيل النهج القانوني والمواقف الاجتماعية الأوسع تجاه مسائل الأسرة والنوع والجنس.

في عام 2023، صدر توجيه من رئيس الوزراء لاعتماد بطاقات هوية للأشخاص ذوي الإعاقة، تتيح لهم الحصول على خدمات معجلة وخاصة في جميع الهيئات الحكومية. وتتضمن استراتيجية قطاع العدالة (2022-2026) مراجعة قانون الإجراءات الجنائية بهدف تسهيل الوصول إلى العدالة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة.[14]

وفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استضافت الأردن أكثر من 655,000 لاجئاً سورياً، في حين تؤكد السلطات الأردنية أن الأردن يستضيف "حوالي 1.3 مليون لاجئاً سورياً"،[15] بالإضافة إلى أكثر من 2 مليون لاجئاً فلسطينياً مسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). يعيش أكثر من 85% من اللاجئين السوريين خارج مخيمات اللجوء. يمكن للطلاب من جميع الجنسيات الالتحاق بالمدارس الحكومية والخاصة، بغض النظر عن امتلاكهم للوثائق المطلوبة أم لا.

حرية عدم التعرض للتحرش ولا المضايقة ولا التعذيب

يحظُر الدستور جميع أشكال وتجليات التعذيب، وهو مُجرّم في التشريعات المحلية. تعريف التعذيب في القانون الجنائي هو نفس التعريف الوارد في اتفاقية مناهضة التعذيب.

وتُنظَّم دورات تدريبية خاصة حول إجراءات التحقيق والمحاكمة في جرائم التعذيب مخصصة للقضاة والمدعين العامين وعناصر الأمن العام وموظفي إنفاذ القانون. وقد حضر حوالي 900 قاضٍ مثل هذه الدورات التدريبية في الفترة من 2018 إلى 2022.[16]

تمنع القوانين الجديدة المستندة إلى توصيات اللجنة الملكية لتحديث النظام السياسي اتخاذ أي تدابير ضد أنشطة الأحزاب السياسية في الجامعات وتشمل نصوصاً تهدف إلى حماية الطلاب من التمييز بناءً على آرائهم السياسية وأنشطتهم السلمية.

أنشأت وزارة الداخلية فروعاً لحقوق الإنسان في جميع المحافظات.

اتهمت المنظمات الحقوقية الدولية السلطات باستخدام قانون مكافحة الجريمة لاحتجاز بعض الأشخاص إدارياً دون توجيه تهم إليهم. وفي تقرير تجميع المعلومات الذي أعده مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان خلال المراجعة الدورية الشاملة في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، أوصى التقرير بتقليص عدد الأشخاص في الاحتجاز الإداري والاستخدام المتكرر والمطوّل لهذا الاحتجاز.[17] وقد أشار المركز الوطني لحقوق الإنسان في الأردن إلى انخفاض كبير في عدد الأشخاص الذين احتجزوا إدارياً في الفترة من 2020 إلى 2023.

13. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. فريق العمل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة. الجلسة رقم 45. يناير - فبراير 2024. تجميع المعلومات التي أعدها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.
14. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. فريق العمل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة. الجلسة رقم 45. يناير - فبراير 2024. التقرير الوطني المقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 5/1 و 16/21.
15. أعدت وزارة التخطيط والتعاون الدولي، بالتعاون مع المنظمات الأممية والممولين، خطة استجابة للأزمة السورية (2024-2026).
16. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. فريق العمل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة. الجلسة رقم 45. يناير - فبراير 2024. التقرير الوطني المقدم وفقاً لقراري مجلس حقوق الإنسان 5/1 و 16/21.
17. مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. فريق العمل المعني بالمراجعة الدورية الشاملة. الجلسة رقم 45. يناير - فبراير 2024. تجميع المعلومات التي أعدها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.